الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٦٤
الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودلوم (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٢٣ من جدول الأعمال

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

تقرير الأمين العام (A/50/697 و Add.1)

مذكرة من الأمانة العامة (A/50/271)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بالإضافة إلى تقرير الأمين العام** (A/50/697 و Add.1)، **عممت في الوثيقة** A/50/271 **مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها تقرير رئيس عملية التشاور بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.**

السيد لاكلادسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **يشرفني أن أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أيدت محتويات بياني كل من استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا.**

إن الموضوع المطروح اليوم في سياق التعاون الدولي من أجل التنمية هو من أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخمسين. فالتغيرات التي طرأت في العقد الماضي على الأحوال الاقتصادية والسياسية وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في سلسلة المؤتمرات الأخيرة أمور تتيح فرصة فريدة لاستنباط نهج مكثف وقوي وأكثر واقعية إزاء هذا التعاون، ولكن هذه الفرصة قد تضيع إذا عجزنا عن تشكيل أمم متحدة أكثر كفاءة وإبداعا وتطلعا إلى الأمام.

وإذا تعطل أداء المنظمة بسبب عوامل من قبيل التداخل والإزدواجية في العمل ومحدودية الاستجابة والافتقار إلى الشفافية والمساءلة فلن تستطيع منظومة الأمم المتحدة الحصول على مستوى الدعم اللازم لها لتحقيق إمكاناتها الكاملة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86712
9586712

ويرى الاتحاد الأوروبي أن ثمة أسبابا قاهرة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما بحيث تستطيع مواجهة التحديات المتزايدة التي يفرضها عالم معقد ومترابط، والمحافظة على اعتبارها في ذلك العالم، والإسهام إسهاما مفيدا في التنمية المستدامة.

ولقد كان اعتماد القرار ١٦٢/٤٨ بتوافق الآراء قبل عامين خطوة هامة على طريق عملية الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وترتبط هذه العملية ارتباطا وثيقا بعملية الإصلاح الجارية الأوسع وبصفة خاصة بإعداد "خطة للتنمية".

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الإطار الأساسي المحدد في القرار ١٦٢/٤٨ يظل صالحا. وفي الوقت نفسه تتيح عملية استعراض ذلك القرار الهام فرصة سانحة في هذه المرحلة للتركيز على الأفكار العملية التي تعزز بوجه خاص فعالية أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويذكرنا القرار ١٦٢/٤٨ بأن الجمعية العامة هي المحفل الرئيسي الذي تستطيع الحكومات فيه متابعة الحوار بشأن التنمية في سياق سياسي موجه إلى إلقاء نظرة متكاملة على المسائل المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما بغية بناء وتعميق الفهم السياسي اللازم لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

ولكن تكاثر عدد البنود في جدول الأعمال والنهج الرأسي القصير الأمد في تناولها يؤديان في الواقع إلى صرف أنظارنا عن الأولويات ويحولان دون توصل الجمعية العامة إلى رؤية ديناميكية متكاملة للتنمية واستعراض القرار ١٦٢/٤٨ يتيح لنا الفرصة لاستحداث طرق عمل أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يصح الانتفاع على نحو أفضل من المحفل المتمثل في الجمعية العامة للتصدي للمسائل التي تتحول، إن لم تعالج فيها، إلى مواضيع لمؤتمرات دولية، بما في ذلك الدورات الاستثنائية للجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، يجب تعزيز تكامل العمل واتساقه بين اللجنتين الثانية والثالثة من خلال الاجتماعات المشتركة للجنتين والاجتماعات الدورية لمكتبيهما، على سبيل المثال، وبخاصة عند متابعة المؤتمرات التي تهمهما. وأخيرا، يجب قيام علاقة أوضح بين هاتين اللجنتين واللجنة الخامسة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للصلات المتبادلة بين السياسة والتمويل وتحديد الأولويات.

وينبغي تحسين أساليب عمل اللجنة الثانية. وتتضمن اقتراحات التحسين إجراء مشاورات تحت إشراف المكتب قبل افتتاح الدورة التالية بفترة كافية لكي يمكن التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل، وهذا نص في القرار ١٦٢/٤٨لم يجر تنفيذه على الاطلاق، بكل أسف. إن وضع حدود زمنية صارمة للبيانات، وإصدار التقارير في مواعيدها بكل اللغات الرسمية، وزيادة الاستناد إلى المقررات الصادرة، واعتماد قرارات لأقل وأقصر وكذلك أصدار قرارات جامعة في الحالات المناسبة، كل هذا سيترك أثرا حميدا على كفاءة اللجنة الثانية في إداء مهامها.

وفضلا عن ذلك يجب توخي أساليب بسيطة لاختيار موضوع محوري أو مواضيع محورية لتركيز المناقشة المضمونية لكل مجموعة من مجموعات بنود جدول الأعمال، مما يسمح بالمزيد من الحوار القائم على نهج متكامل في معالجة قضايا التنمية. ويجب مراجعة مجموعات بنود جدول أعمال اللجنة بغية التوصل إلى ترشيد أفضل. وسيتقدم الاتحاد الأوروبي باقتراحات محددة في هذا الشأن.

وتحتاج أساليب عمل اللجنة الثالثة أيضا إلى بعض التعديلات لكي تصبح معبرة عن النهج الأكثر تكاملا تجاه التنمية الاجتماعية والمسائل المتعلقة بمعاملة الجنسين الناجمة عن مؤتمري كوبنهاغن وبيجين. ويجب العمل على اتباع نهج أكثر شمولا في المناقشات، والأخذ بنهج أكثر تكاملا في رفع التقارير عن التنمية الاجتماعية والنهوض بمركز المرأة. وينبغي تشجيع اتخاذ القرارات الجامعة كلما كان ذلك مناسبا، كما يجب أن نكفل إصدار الوثائق في وقتها الملائم.

ووضع التقارير من الأمور التي تحتاج إلى تحسين. ويجب توخي نظام لوضع التقارير يكون أكثر تكاملا. ونقترح أن يقدم الأمين العام تقارير يدرج فيها مضمون سائر التقارير التي تتناول كل مجموعة من مجموعات بنود جدول أعمال اللجنة الثانية - عدا ما يكون منها مقدما من هيئات فرعية - الأمر الذي ينشط الحوار المنصب على السياسة العامة. ويجب أن تتضمن هذه التقارير الشاملة فرعا تحليليا موجزا، وتحديدا واضحا لقضايا

السياسة العامة، المطروحة، وكلما أمكن ذلك توصيات باتخاذ قرارات.

ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، أن يواصل تدعيم دوره بصفته الآلية المركزية لتنسيق سياسات وأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وللاشراف على هيئاته الفرعية، وبخاصة لجانه الفنية. وينبغي للمجلس أن يقدم توجيها للسياسة العامة لمنظومة الأمم المتحدة الانمائية، وأن يعزز المتابعة المنسقة المتكاملة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في السنوات الأخيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى المتصلة بهما.

ودون مساس بالترتيبات المؤسسية الحالية للدورة المضمونية من حيث مدة ومكان انعقادها، نعتقد أنه يمكن النظر في تنظيم أمر عقد دورات قصيرة طوال السنة، وفقا لأحكام الميثاق المتعلقة بالمجلس، بما في ذلك دورات لمعالجة قضايا حاسمة في مجال التنمية و/أو قضايا معينة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وميدان حقوق الإنسان. ومثل هذه الدورات يمكن أن تسمح كذلك بإجراء حوار مع رؤساء اللجان الفنية، وغيرها من الهيئات الفرعية والهيئات المتصلة بها، ومجالس الإدارة ذات الصلة عند الاقتضاء، بحيث يمكن القيام، ضمن جملة أمور، بتحديد المشاكل وتحاشي الإزدواجية، وسد الثغرات المؤسسية. ويمكن للمكتب الموسع للمجلس أن يلعب دورا نشطا في التحضير لهذه الاجتماعات.

وإذ نسلم بأهمية الشفافية، فإنه يمكن للمكتب الموسع أن يلعب دورا، في جملة أمور، في تحديد المسائل والاتجاهات الرئيسية البازغة لكي ينظر فيها المجلس، وفي تقييم الحاجة إلى عقد دورات قصيرة، وفي التحضير لها. وفي ضوء التجربة الإيجابية التي مررنا بها في السنوات القليلة الماضية، نحن بحاجة إلى الانتفاع من الدروس التي اكتسبناها بشأن الإدارة الكفؤة للمجلس. وينبغي أن تتوفر في المكتب المعرفة والقيادة والمقدرة اللازمة للاضطلاع بكل المهام الإدارية والتنظيمية المطلوبة لتحسين مصداقية المجلس وأدائه.

ولا بد من الحرص على أن تكون مختلف أجزاء دورات المجلس مكملة بعضها لبعض وألا يكون هناك إزدواج في أعمالها. وهذا عامل حاسم في تحسين كفاءة المجلس. وقد قدم الاتحاد الأوروبي، في إطار الفريق العامل المعني بخطة للتنمية، اقتراحات محددة لتحسين كل جزء من هذه الأجزاء ونعتقد أنه يمكن تكرار تلك الاقتراحات، مع بعض التعديلات الطفيفة، في إطار استعراض القرار ١٦٢/٤٨.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه لا بد من تحسين الجزء الرفيع المستوى بإجراء اختيار أفضل وتحضير أوفى لمواضيعه، ووضع تقرير مشترك تعده الأقسام المختلفة ذات الصلة في الأمانة، وتحقيق تكامل أوثق للحوار بشأن السياسة العامة مع رؤساء المؤسسات المالية والتجارية الدولية، والخلوص إلى استنتاجات أدسم مادة. وفي هذا السياق، ينبغي اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها عندما تكون هناك حاجة إلى المتابعة.

ويمكن تحسين الجزء التنسيقي من الدورات تحسينا كبيرا من خلال التنفيذ السريع والفعال للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة المضمونية هذا العام حول المتابعة المنسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتنفيذ تلك النتائج.

أما الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية فإنه يسير على نحو مرض إلى حد كبير، وبخاصة على مستوى الفريق العامل، ولو أنه يمكن اتخاذ خطوات عملية، مثل الخطوات التي اقترحها الاتحاد الأوروبي، لتعزيز قدرة ذلك الجزء. وينبغي إجراء تحضير أفضل للجزء الرفيع المستوى منه من أجل تشجيع اشتراك المزيد من الوزراء. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يلعب دورا أكبر في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

ويجب أن تكون الوظيفة الرئيسية للجزء العام استعراض أنشطة الهيئات الفرعية للمجلس. إن أحكام الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة المضمونية هذا العام أحكام لها أهمية خاصة من حيث تقسيم العمل فيما بين اللجان الفنية والتنسيق بين برامج أعمالها وهما أمران يجب أن يكفلهما المجلس.

وبالنسبة للمجلس، فإن لما جاء في الأجزاء ذات الصلة من الاستنتاجات المتفق عليها لعام ١٩٩٥ أهمية بالغة بالنسبة لإصدار التقارير. ويمكن أيضا تقصي بعض الامكانيات الأخرى المذكورة في تقرير الأمين العام.

وقد وضع القرار ١٦٢/٤٨ نظاما لإدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة للتنمية، ويمثل هذا النظام تحسنا

كبيرا بالمقارنة بالوضع السابق. ونحن نعتبر أن هناك حاجة إلى المزيد من الوقت لكي نطور بفعالية وإلى أكبر حد عمل الترتيبات المؤسسية الحالية. وهناك حاجة أيضا إلى إجراء تحسينات في هياكل الأمانة العامة. ويجب إجراء استعراض انتقادي للهيكل الحالي للأمانة العامة وأداء إدارتها المختلفة.

إن مشكلة تمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة هي مشكلة جوهرية موصولة بالدور الذي تتوقع الدول الأعضاء أن تؤديه الأمم المتحدة في ميدان التنمية، وينبغي بحث هذه الصلة في سياق بحث الإصلاح الجاري في البرامج والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.

ومن القضايا الرئيسية التي يجب النظر فيها عند بحث أمر الطرائق الجديدة للتمويل مسألة تدفقات الموارد وإمكان التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد التزامه بتحقيق الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الحاجة إلى الاستخدام الكفء للموارد الموجهة للتنمية، وتقييمات متطلبات التنمية من الموارد، والمعلومات الدقيقة عن تكاليف الأنشطة التنفيذية، فضلا عن المسؤولية المشتركة لجميع البلدان عن تمويل الأنشطة التنفيذية، والتوزيع الأوسع لعبء التمويل.

ونحن على استعداد للمشاركة في المناقشات المتعلقة بكل جوانب التمويل وكل الخيارات المذكورة في تقارير الأمين العام، ونتطلع إلى استئناف مناقشات الفريق العامل المعني بطرائق التمويل الجديدة في وقت مبكر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد اهتمامه الشديد بعملية الاستعراض التي يتعين علينا أن نضطلع بها، وكذلك التزامه بالدخول في مفاوضات مع كل الوفود بروح بناءة. كما نتطلع إلى التوصل إلى توافق آراء في هذه العملية قبل نهاية هذا العام.

السيدة راميرو - لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أتوجه باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالشكر إلى الأمين العام على تقريره A/50/697 حول الموضوع قيد النظر.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين بصدد المسألة، تؤكد من جديد المبادئ الخاصة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة على النحو الذي وردت به في القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨. وعلى الرغم من أن الفقرتين ٣٧ و ٣٨ من المرفق الأول للقرار الأخير ترسمان الاختصاصات المحددة لعملنا فيما يتعلق بهذا الموضوع، فإننا نعتقد أن الهدف النهائي لمهمتنا ينبغي أن يكون الإسهام في تعزيز ولاية الأمم المتحدة في مجال التنمية والمسائل الاقتصادية، وفي هذه المسائل جعل مركز الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة. والواقع، أن الأمم المتحدة لا تزال تعتبر المنظمة الدولية الوحيدة القادرة على معالجة قضايا التنمية بطريقة متكاملة. ومن هنا، نجد أنه لابد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة وشتى هيئاتها على الاضطلاع بالعمل التحليلي والموجه للسياسة العامة، وعلى التوصية بالتدابير المناسبة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتصل بالمهمة المحددة التي نحن بصددها، ألا وهي متابعة تنفيذ القرار ١٦٢/٤٨، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تسلط الضوء على القضايا التالية التي يتعين النظر فيها:

تلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق أنه بعد سنتين من اعتماد القرار ١٦٢/٤٨ لم تتحقق بعد تلبية

"الحاجة إلى زيادة موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون بما يتناسب مع تزايد احتياجات البلدان النامية". (القرار ١٦٢/٤٨، الفقرة ٣٢)

بل إنه مما يثير الانزعاج على نحو أكبر أن هذه الحاجة قد تم الاعتراف بها فعلا في نفس الفقرة ٣٢

"كجزء من عملية الإصلاح الشاملة".

وعلى الرغم من أنه قد انفق الكثير من الوقت وبذل الكثير من الجهد خلال العام المنصرم بصدد استكشاف طرائق جديدة لتمويل الصناديق والبرامج الأساسية، فإنه لم يتحقق أي تقدم. وفي الحقيقة أنه بقدر ما يتعلق الأمر بمجموعة الـ ٧٧ والصين، لا تزال المشكلة الأساسية تتمثل في الانخفاض المستمر في مستوى الموارد الأساسية المتاحة للوكالات والصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وكذلك الافتقار إلى الالتزام السياسي لمعالجة هذه القضية بطريقة إيجابية.

وعلاوة على ذلك، نحن نؤيد تمام التأييد رأي الأمين العام القائل بأنه لا يمكن لأية آلية للتمويل أن تقوم بذاتها بتحديد إجمالي تدفق الموارد. كما أن مستوى الموارد لا تحدده أساسا أية آلية مفترضة للتمويل إلا إذا اقترن ذلك بالإرادة السياسية اللازمة لضمان توفر مستوى كاف من الموارد.

وإضافة إلى ذلك، نلاحظ الاتجاه المتزايد في بعض البلدان المانحة نحو الحد من نطاق أنشطة وأولويات وموارد الصناديق والبرامج، وقصرها على فئة من البلدان على حساب الأغلبية الكبيرة من البلدان النامية، مما يمثل طعنا في الطابع العالمي لهذه البرامج الذي أعادت الجمعية العامة التأكيد عليه مرات عديدة.

وبموجب الفقرة ١ من المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن على الجمعية العامة أن تقوم بدور قيادي في إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمة والصحية. ويزداد تحديد هذا بمزيد من التفصيل في الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق. فيشار إلى الجمعية العامة بأنها الهيئة العليا للأمم المتحدة لصنع السياسة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وهي أيضا المحفل الرئيسي الذي تجري فيه جميع الحكومات حوار التنمية في سياقه السياسي. واعترافا بهذا الدور الحيوي للجمعية العامة، ينبغي أن نواصل العمل على تحقيق أدائها الفعال وتعزيزها، فضلا عن إيجاد السبل التي تؤدي إلى تحسين أساليب عملها. وقد يؤدي غياب الالتزام بذلك إلى عجز الجمعية العامة عن الاضطلاع بدورها هذا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن إحداث تغييرات معينة في أساليب العمل يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في سير عمل الجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الميادين ذات الصلة، خصوصا فيما يتعلق بالنظر في القضايا المضمونية. وستتقدم المجموعة بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب.

وفضلا عن هذا، نعتقد أن هناك حاجة إلى بحث الطريقة الحالية المتبعة لتجميع البنود في جدول أعمال اللجنة الثانية على نحو ما هو مبين في القرار ١٦٢/٤٨، وكذلك بحث أجدى الطرق للنظر في المسائل ذات الطبيعة المتعددة القطاعات، مثل متابعة تنفيذ نتائج شتى المؤتمرات الدولية. ونعتقد أيضا أن توقيت المناقشة العامة في اللجان ينبغي بحثه بطريقة توفر للوفود إمكانية إدخال العناصر المناسبة التي قد تنشأ عن المناقشة العامة في الجلسات العامة.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هناك عددا من القضايا المتصلة بأساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي بحثها في إطار قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨ بغية تمكين المجلس من أن يمارس على نحو كامل الدور المتوخى له في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في تنسيق السياسة العامة.

وبالتالي، فإننا نعتقد أنه يمكن إدخال عدد من التحسينات في طريقة سير عمل شتى أجزاء المجلس. وعلى سبيل المثال، يمكن تعزيز حوار السياسة في الجزء الرفيع المستوى من خلال تقديم تقارير ودراسات خاصة من جانب المؤسسات المالية والتجارية المعنية على النحو المتوخى في القرار ١٦٢/٤٨. وقد يجرى أيضا بحث طبيعة وشكل النتيجة التي يسفر عنها هذا الجزء، لا سيما من حيث التوصل إلى نتيجة قاطعة بدرجة أوضح مما يسهل أعمال المتابعة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي النظر في المسائل المماثلة، بما في ذلك المسائل المتصلة بأساليب العمل والنتائج وعمليات المتابعة المعززة، فيما يتعلق بالجزء التنسيقي والجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية، ونحن ننوي أن نقدم اقتراحات محددة بشأن هذه المسائل عندما ننظر فيها بمزيد من التفصيل.

وفيما يتعلق بالجزء العام، فإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن هذا الجزء ينبغي أن تكون له وجهة عملية أقوى. وفي رأينا، أن هذا يمكن أن يتحقق من خلال أمور من بينها تحسين أو تعزيز نظام رفع التقارير من اللجان الفنية والهيئات الأخرى إلى المجلس بحيث يتمكن الجزء العام من التركيز على الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجلس.

وبينما نسلم بحدوث تحسن طفيف في أساليب عمل مجالس الإدارة، التي تم تقليصها، للصناديق والبرامج، وبعد إجراء تقييم لسير العمل في مجالس الإدارة هذه، واجهت بلدان نامية عديدة صعوبات حقيقية في وجه مشاركتها على نحو فعال في هذه المجالس. وقد نجمت هذه الصعوبات أساسا عن كثرة عدد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي تعقدها نفس المجالس على مدار السنة، والافتقار إلى تقسيم واضح للعمل بين جداول

أعمال الدورة السنوية والاجتماعات العادية. وأدى هذا إلى تصور حدوث تناقص في أهمية الدورة السنوية.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن اجتماعات مجالس الإدارة ينبغي أيضا أن تتجنب التنافس مع الاجتماعات الأخرى للجمعية العامة لأن الحالة الراهنة لتداخل الاجتماعات "تضع عبئا إضافيا على الوفود. وينبغي أيضا إعادة النظر في فحوى التقارير التي تقدمها هذه المجالس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأخيرا، وبشأن هذه القضية بالذات، ينبغي النظر في موضوع إنشاء مجلس إدارة مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وخاصة في ضوء دور هذا المجلس في متابعة برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

هناك مسألة أخرى ينبغي بحثها في سياق متابعة القرار ١٦٢/٤٨، هي العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأجهزة الفرعية. وفي هذا الصدد، من المهام الرئيسية للمجلس أن يضمن التنسيق والمواءمة فيما بين جداول أعمال وبرامج عمل اللجان الفنية وذلك بتزويدها بمبادئ توجيهية واضحة للسياسة العامة من أجل تعزيز التنسيق فيما بينها.

هناك حاجة إلى تعزيز كل اللجان الاقتصادية الإقليمية، فهي تعد نقاط تنسيق هامة على الصعيد الإقليمي للجهود الموجهة إلى التنمية في منظومة الأمم المتحدة حيث أنها تقدم المساعدة لبلدان كل منطقة، في اضطلاعها بأنشطتها الإنمائية. وتلعب هذه اللجان أيضا دورا أساسيا في معاونة الجمعية العامة - عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى جانب الوكالات المتخصصة - على القيام بعملها ذي الوجهة العملية وعملها الموجه إلى رسم للسياسة العامة في الميدان الاقتصادي والإنمائي. ولذلك ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعزز التنسيق معها وفيما بينها. وينبغي أيضا أن تواصل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، دعم عمل اللجان الاقتصادية الإقليمية.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين اعتقادا قويا أن هناك حاجة إلى تفاعل أكبر وتنسيق أوسع بين مؤسسات بريتون وودز والهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على مستوى رسم السياسة العامة. ويستتبع ذلك، بين أمور أخرى، النظر في إجراءات تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية في أساليب الإدارة والنهوض بآليات لصنع القرار تكون أكثر تحقيقا للمشاركة والشفافية، ونعتقد أن هذه المسائل ينبغي بحثها بعمق في سياق "خطة للتنمية". ومع ذلك سيكون من الأفيد في إطار القرار ١٦٢/٤٨ أن ننظر في تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من زاوية إجراء تحسينات في نظام رفع التقارير. ويتعلق هذا بصفة خاصة بإعداد التقارير الخاصة أو الدراسات التي تقدمها مؤسسات بريتون وودز إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى تتمكن كل من الجمعية والمجلس من النظر المضموني في هذه التقارير والدراسات ومناقشتها على نحو أوفى.

وبالنسبة لمسألة التزويد بالوثائق فإننا نحيط علما بجميع النقاط التي أثارها الأمين العام في تقريره. ومما لا شك فيه أننا سنتناول بعض هذه النقاط عندما ننظر في أساليب تحسين وتعزيز عمل الجمعية العامة والأجزاء المختلفة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك لا بد لي أن أعقب بإيجاز على الفقرتين ٦٨ و ٧٤ من التقرير اللتين لا تأخذان في الحسبان، على ما يبدو، وجهات النظر التي أعربت عنها في العام الماضي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، الجزائر التي كانت تتولى في ذلك الحين رئاسة مجموعة الـ ٧٧، وذلك في العديد من المناسبات فيما يتصل بمشروع قرار بعنوان "طرائق تقديم التقارير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها" وكان يتضمن، كما جاء في تقرير الأمين العام:

> "التوصيات المحددة جدا التي قدمها الأمين العام" (A/50/697، الفقرة ٦٨)

وفي هذا الصدد، عبرت مجموعة الـ ٧٧ والصين بالفعل عن الصعوبات التي واجهتها في العام الماضي بشأن جوانب متعددة من مشروع القرار المشار إليه في الفقرة ٦٨ من تقرير الأمين العام، وبالتالي لم تتمكن من تأييده. ومجموعة الـ ٧٧ والصين لا تفهم بوضوح الآثار التي يمكن أن تترتب على الفقرة ٦٤ من التقرير التي يرد فيها من بين جملة أمور، أن الأمين العام

> "يود أن يؤكد من جديد التوصيات التي عرضها في تقريره السابق"

وهي نفس التوصيات التي يعكسها مشروع القرار الذي أشرت إليه توا. وفي هذا الصدد. لا يمكنني إلا أن أعبر عن أمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن تأخذ الأمانة العامة في الحسبان وجهة النظر والموقف اللذين أعربت عنهما بوضوح البلدان النامية بشأن هذا الموضوع.

وأخيرا، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى النظر بمزيد من التفصيل في المواضيع التي تطرقت إليها.

السيد دادا (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما". فالتقرير يتضمن أفكارا وتوصيات شيقة كثيرة وقد أثار بالفعل مناقشة نشطة فيما بين الممثلين بشأن هذا الموضوع.

وبالإضافة إلى تقرير الأمين العام، عممت وفود كثيرة ورقات مواقف. وتتضمن هذه الورقات مقترحات محددة نقوم نحن بدراستها بعناية فائقة. وبدلا من أن نضع على بساط النقد المقترحات التي قدمت، نود اليوم أن نطلع الجمعية على المبادئ الأساسية التي تحدد نهجنا بشأن هذه القضية.

أولا، نحن نسلم بالحاجة إلى الإصلاح المتواصل للآلية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ونؤيد القول بضرورة هذا الإصلاح. فكل المؤسسات الراغبة في الحفاظ على حيويتها لا بد وأن تتكيف مع البيئة المتغيرة، وقد أدركت الأمم المتحدة هذا الواقع وهي منصرفة إلى العمل على إعادة التشكيل والإصلاح منذ عدد من السنين. ولكن نظرا إلى سرعة التغير وشدته في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة في البيئة الاقتصادية العالمية، فإن الحاجة إلى إجراء تغييرات مناسبة في الأمم المتحدة تكتسي أهمية أشد وأشد. لذلك فإن الهدف المتمثل في تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة بتجنب الازدواج والتداخل وتحسين التنسيق وزيادة الطابع الديمقراطي في هياكل الأمم المتحدة وجعلها أكثر شفافية وقابلية للمساءلة أصبح بحق هدفا أساسيا، ونحن لذلك على استعداد لتأييد المقترحات التي يكون من شأنها أن تعزز كفاءة وفاعلية هياكل الأمم المتحدة.

ثانيا، إننا نصر على ضرورة توخي الإصلاحات مع التمسك الصارم بحدود المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فعملية الإصلاح وإعادة التشكيل تنطوي حتما على مجازفة هي أن تؤدي إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تعبر عن علاقات القوة الاقتصادية والسياسية القائمة. ويجب ألا نسمح بذلك، وعلى العكس ينبغي أن تؤدي عملية إعادة التشكيل إلى وجود أمم متحدة قوية وفية لمقاصد الميثاق وللغرض الأصلي منه. فالاحترام الصارم لمبادئ الميثاق هو السبيل الوحيد لضمان ذلك. ومن المبادئ الرئيسية التي يتعين الالتزام بها في هذا الصدد محورية دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة مراعاة الديمقراطية في صنع القرار، وعالمية التمثيل.

ثالثا، إننا نطالب بالاعتراف الواضح بالصلة بين زيادة الموارد وتعزيز كفاءة الأمم المتحدة. فنظرا للمطالب المتزايدة الواقعة على منظومة الأمم المتحدة بصدد تشجيع التنمية يصبح من الجلي أنه لا بد أن توفر موارد أكبر للمنظمة. فمجرد إجراء تغييرات هامشية وإدارية لا يمكن أن يكفل وجود آلية تنمية فعالة في الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن تنطوي المقترحات على التزام قوي بتعزيز الموارد، وأن تحدد طرائق ملموسة لتعبئة هذه الموارد.

إننا على اقتناع بأنه ما لم توفر مستويات أكبر من الموارد، لن تسفر الممارسة الحالية عن أي زيادة لها شأنها في فاعلية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. ولا يعني هذا أننا نرى أن التوصل إلى زيادة التمويل شرط مسبق للتصدي للإصلاحات التنظيمية. فأي تدبير يحسن من قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها الإنمائية يصبح هاما في حد ذاته؛ ويستحق أن ننظر فيه بعناية، وسيحظى بذلك بالفعل.

إن المقترحات المطروحة تسعى إلى تحقيق صفيف عريض من الأهداف التي تتراوح بين التعريف الأوضح لدور الجمعية العامة وتحسين توافر الوثائق. ونحن نشعر بأنه قد يكون من المفيد أن نركز على يضعة أهداف رئيسية، وأن نتقدم بأفكار عملية لتحقيق هذه الأهداف. وإننا نقترح بأن يتم الاتفاق في السنة الحالية على تدابير تحسن من دور الأمم المتحدة في ثلاثة مجالات هي تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية العالمية؛ وتنسيق أجهزة الأمم المتحدة ذاتها؛ وأداء الأنشطة التنفيذية.

وإن قضية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة تعالج فعلا في سياق المناقشات الجارية بشأن استعراض السياسات الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات. وقد سبق

لوفدي أن علق على هذا الأمر في اللجنة الثانية. ومن هنا، فإنني سأركز ملاحظاتي على المجالين الأولين.

إن وجود بيئة اقتصادية عالمية متوازنة ضروري لتحسين آفاق نمو البلدان النامية. كما أن في ذلك مصلحة لاستقرار ونمو اقتصادات البلدان المتقدمة. وفي الحقيقة، فإن وجود مزيج ملائم من السياسات المالية والنقدية والصرفية، لا سيما في الاقتصادات الصناعية الرئيسية، أمر من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تحقيق كل إمكانات النمو الكامنة في الاقتصاد العالمي. وهذا الهدف لم يتحقق في إطار المحافل المحدودة مثل مجموعة السبعة.

وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى أن الاقتصاد العالمي قد أصبح متكاملا بدرجة متزايدة، فإن هناك حاجة إلى تقوية رقابة صندوق النقد الدولي على جميع الاقتصادات، سواء كانت نامية أو متقدمة. فمن المهم، بالنظر إلى ما للاقتصادات المتقدمة من تأثير، إيلاء اهتمام متزايد إلى سياساتها وإجراءاتها. وتحقيق قدر أكبر من التوازي في الرقابة صار أمرا واجبا.

والأمم المتحدة أفضل من يعالج تلك الأمور. فإن من ولايتها أن تتداول في القضايا التي تتصل بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية العالمية. فالمادة ١ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة تفوض المنظمة في أن تكون "مرجعا لتنسيق أعمال الأمم" من أجل إدراك "الغايات المشتركة" في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وفضلا عن ذلك، فنظرا إلى أن الأمم المتحدة هي المنظمة الحكومية الدولية الشاملة والديمقراطية الوحيدة، فإن قراراتها يجب أن تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الدول وأن تظفر بتأييد جميع البلدان.

ونرى أنه يمكن في داخل الأمم المتحدة، العمل على تدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو الملائم، خاصة الجزء الرفيع المستوى من عمله، لكي يقوم بدور في توليد الأفكار وتشكيل السياسات من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية العالمية.

وثانيا، فإن أنشطة هيئات الأمم المتحدة الكثيرة المنخرطة في واجبات اجتماعية واقتصادية يلزم أن تنسق بشكل أفضل. وينبغي أن يعالج ذلك كمهمة إدارية بحتة، وأن تتخذ القرارات بناء على اعتبارات عملية. وللأسف أنه يسمح للاعتبارات السياسية أن تقحم نفسها وذلك في شكل جهود تبذل إما لتقليص أنشطة بعض هيئات الأمم المتحدة أو للإبقاء على المركز المتميز لهيئات أخرى. وذلك يجعل القضية بأكملها أكثر تعقيدا مما ينبغي أن تكون عليه.

ونحن نعتقد أنه انطلاقا من هدف تعزيز الكفاءة لا غير، ينبغي القيام بجهود متواصلة لإزالة التداخل والازدواجية وتحقيق قدر أكبر من التآزر بين مختلف هيئات الأجهزة الإنمائية للأمم المتحدة. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي مواصلة تدعيم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بالقيام بالتدابير الملائمة لتعزيز الجزء التنسيقي من عمله.

إن نتائج مداولات الجمعية حول هذه القضية قد يكون لها تأثير بعيد المدى على قدرة الأمم المتحدة على القيام بدور أكثر فاعلية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. والتدابير السليمة لتدارك أوجه الضعف والقصور في الآلية الإنمائية للأمم المتحدة يمكن أن يكون لها تأثير ملموس ليس فقط على عمل المنظمة، وإنما على حياة الناس العاديين في مختلف أنحاء العالم أيضا. لذلك، يصبح لزاما علينا أن نتداول حول هذه القضية بحرص وأناة.

السيد لوزانو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن التقدم المحقق في إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، والوارد في الوثيقة A/50/697.

وهذه الدورة من الجمعية العامة، التي تحتفل فيها منظمتنا بذكرى لها كل هذا القدر من الأهمية، قد دفعت إلى إمعان التفكير العميق في مستقبل الأمم المتحدة، والدور الذي ينبغي أن تنجزه أجهزتها في النظام الجديد للعلاقات الدولية التي تتشكل حاليا. لقد شاركت المكسيك بنشاط في عملية الإصلاح اقتناعا منها بأنها ستساهم في زيادة كفاءة منظمتنا ومواءمتها مع الأحوال الدولية المتغيرة. ونحن نعتقد بأن الدورة الراهنة فرصة أخرى لتدعيم القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لكي ينهضا بالكامل بولاية التعاون الدولي من أجل التنمية الواردة في الميثاق.

وقد عبأت المنظمة في السنوات الأخيرة الجهود لمعالجة مجموعة متنوعة من الصراعات الدولية، وهذه

التعبئة لم تسفر للأسف عن حسم أشد المشكلات الإنمائية التي لا يزال يبتلى بها معظم سكان المعمورة. وقد جاء في البيانات التي أدلي بها على أعلى المستويات أثناء المناقشة في الاجتماع التذكاري الخاص، وفي الإعلان المعتمد بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ما يدل مرة أخرى على الحاجة إلى إيلاء المجتمع الدولي لمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ما تستحقه من اهتمام. وبدون هذه الإرادة السياسية، لن يكون إصلاح الأمم المتحدة كافيا.

وقد بدأنا نرى بعد سنتين من اعتماد القرار ١٦٢/٤٨ تحسنا في أداء الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وقد اتخذت، على وجه الخصوص، خطوات إيجابية بصدد الأنشطة التنفيذية. ورغما عن ذلك، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومن بين هذه التدابير، نود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لإنشاء مجلس إدارة مستقل لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

والتقدم المحقق على المستوى المؤسسي لم يقترن بخطوات مماثلة فيما يتعلق بالموارد المالية. ومما يشهد على ذلك عدم حدوث تقدم في عمل الفريق العامل المسؤول عن استعراض وتحليل التغييرات والتحسينات الممكنة في النظام الحالي لتمويل الأنشطة التنفيذية. وعلى العكس، فإننا نلاحظ بقلق نقصا في الموارد الإجمالية المكرسة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وقد أصبح يتجلى بالفعل التقدم المحقق في عملية الإصلاح في كل من أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنظيمه. وقد لاحظت الوفود بعين التقدير السرعة التي يتم بها البت في مختلف بنود جدول الأعمال.

بيد أننا نتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لإفساح وقت كاف للوفود كي نبحث بعناية وبشكل متكامل القضايا الموضوعية الواردة في جدول أعمالها. وإلا سنكون قد جعلنا الجزء العام من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجرد جزء بيروقراطي.

إن وفدي يعرب من جديد عن مساندته للمهمة الكبيرة التي تقوم بها اللجان الإقليمية. وفي منطقتنا نحن، تلعب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورا أساسيا في إعداد وعقد مؤتمرات مختلفة للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فهي الموقع الأمثل للقيام بتحليل للإحصاءات والمفاهيم الخاصة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولتوليد أفكار تنهض بالتنمية. وفي هذا الصدد نؤيد تعزيز اللجان الإقليمية وزيادة التنسيق بينها وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نعلق أهمية خاصة على موضوع التوثيق. إن التأخير في عمل اللجان المختلفة خلال هذه الدورة، بسبب النقص في الوثائق، أمر يتطلب عنايتنا. إن هذه الحالة ينبغي معالجتها من منظور واسع، تجاوز مجرد الأعداد. إن جودة ما يقدم من وثائق مع تقديمها في الوقت اللازم، أمر ينبغي أن يكون هدفنا.

إن المكسيك تؤكد من جديد التزامها بالاستمرار في تعاونها في عملية الإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، ووفقا للاقتراح الذي قدمه بلدي منذ أكثر من ١٠ سنوات، نحن نعتقد أن الأوان قد آن لإعادة تقييم موضوع استصواب عقد دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتناوب بين جنيف ونيويورك. ولهذا الغرض، نود أن نحصل على معلومات حديثة من الأمين العام عن الآثار المالية المترتبة على تلك الممارسة.

إن عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها ينبغي الاسترشاد فيها بالولاية الواضحة جدا الصادرة عن الجمعية العامة. فلا يمكن أن تترتب على ضغوط تحقق مصالح دولة وحيدة أو مجموعة من الدول. إن عملية الإصلاح ينبغي ألا تعزز بعض المجالات على حساب مجالات أخرى. بل يجب أن تنطبق، بطريقة متوازنة، على أجهزة الأمم المتحدة جميعا.

السيد هوريجوتشي (اليابان) أود أن أبدأ بياني حول موضوع إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بتحية الأمين العام على العمل الشاسع الذي يضمه تقريره الوارد في الوثيقة A/50/697، و Add.1 المقدمة للنظر فيها تحت هذا البند من جدول الأعمال. ووفقا للقرار ١٦٢/٤٨ يتطرق التقرير إلى بعض المسائل ذات الأهمية القصوى فيما يتعلق بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وإعادة تنشيط قدرتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن حكومة اليابان تعلق أقصى درجة من الأهمية على هذا الموضوع، كما جاء بوضوح في ورقة تحديد الموقف التي قدمتها إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بخطة للتنمية، وفي البيان الذي أدلى به وزير الخارجية كونو أمام الجمعية العامة عند افتتاح هذه

الدورة. إن رئيس وزرائنا موراياما قد تطرق أيضا إلى هذه القضية في بيانه في الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي سبيل تحسين كفاءة وفعالية صنع السياسة العامة والأنشطة التنفيذية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يجب القيام بما هو أكثر بكثير مما قمنا به. فينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لإحراز تقدم في هذا المضمار. ومن الواضح أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بخطة للتنمية هو محفل مناسب لصياغة اتفاقات قابلة للتطبيق، كما أن الفريق العامل المفتوح العضوية الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، الذي أنشئ توا، سيفيد كثيرا بدوره.

وفي تصميم التدابير لتحقيق الإصلاح، يعتقد وفدي أنه ينبغي لنا أن نلتزم بثلاثة مبادئ توجيهية عامة هي: أولا ينبغي دائما أن ندرك ما هي أولوية كل جهاز أو أولوية نشاطاته. وثانيا ينبغي أن نتفادى ازدواجية الولايات والأنشطة في شتى الأجهزة. وثالثا ينبغي أن ننهض بآليات للحفاظ على التنسيق فيما بين الأجهزة والأنشطة المختلفة.

إن الأمين العام يعالج بإسهاب كبير في تقريره القضايا التنظيمية التي يواجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أحرز تقدم ملحوظ. ونتيجة لما قررته الجمعية العامة - مثلا في القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨ - تم تحسين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من عدة جوانب. بيد أنه، نظرا لكون هذا المجلس هو المنسق الرئيسي للسياسات العامة للأمم المتحدة ولأنشطتها التنفيذية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يحتاج الأمر إلى مزيد من إعادة التشكيل إذا أريد للمجلس أن يعزز قدرته على أداء هذا الدور. ولذا فإن وفدي يرحب بالاستنتاجات المتفق عليها في المجلس في ١٩٩٥، والتي تعالج النظر المتكامل في الموضوعات المشتركة بين المؤتمرات الدولية الكبرى، بغرض إيجاد تماسك أفضل ووضع مبادئ توجيهية متناغمة ومتكاملة للسياسة العامة.

وهناك ثلاث نقاط رئيسية أود أن أثيرها اليوم بشأن إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فأولا أن التنظيم الإجمالي لعمل المجلس يحتاج إلى تحسين. ولهذا الغرض، يبدي وفدي اقتناعه بوجوب إضفاء صبغة مؤسسية داخل المجلس على المكتب الموسع، المكون من ١٥ إلى ٢٠ بلدا، الذي يجتمع بصورة أكثر تواترا، مع إعطائه ولاية ذات طابع مضموني أوسع. ومن الحكمة أيضا أن تعقد جميع الدورات في نيويورك بدلا من التناوب بين المكانين اللذين تعقد فيهما الدورات حاليا.

وثانيا، ينبغي أن يقوم التنسيق في السياسة العامة على أرض أصلب. وكما يشير إلى ذلك الأمين العام في الفقرة ٣٧ من تقريره، فإن الجزء الرفيع المستوى يصح أن يأتي بنتائج تتسم بطابع أقرب إلى الطابع النهائي، ويصح أن تتسم نتائجه بمزيد من السلطان في منظومة الأمم المتحدة ككل. وأسارع بأن أضيف أنه، في سبيل الحصول على نتائج أكثر تحديدا ينبغي أن يجري تحضير كاف في دورات تنظيمية قبل انعقاد الدورة الفعلية للمجلس. ثم أن الحوار بشأن السياسة العامة مع رؤساء الوكالات الدولية للتنمية والمؤسسات الدولية المالية يسهم إسهاما كبيرا في تنسيق السياسة العامة، وينبغي إدراجه في الجدول الزمني العادي للاجتماعات. ومرة أخرى يحتاج الأمر إلى تحضير كاف، خصوصا في اختيار الموضوعات المحورية التي ستناقش في اجتماع الحوار.

وثالثا ينبغي تعديل طبيعة تفاعل المجلس مع هيئاته الفرعية. وحيث أن المجلس يركز اهتمامه على اعتماد نتائج وتوصيات خلال جزئه العام، بعد النظر في تقارير هيئاته الفرعية، فهو يحتاج إلى إنجاز النظر في تلك التقارير بسرعة. ولتحقيق هذا الغرض، يشعر وفدي بأنه، ما دامت التقارير ترد في أوقات مختلفة من السنة، وحيث أنه يوجد منها عدد أكبر مما يستطاع استعراضه كله في آن واحد، فينبغي تقسيم الجزء العام إلى قسمين، وأن ينعقد القسمان من ذلك الجزء الناتجان عن هذا التقسيم في أوقات مختلفة من العام.

أما فيما يتعلق باللجان الإقليمية، فإن وفدي يعتقد أنه ينبغي لها أن تضع أولويات في ميادين نشاطاتها وأن تعجل بجهودها في سبيل إعادة التشكيل حتى تعزز كفاءتها وفعاليتها بصفة عامة. وحيث أن التنوع الإقليمي القائم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي إنما ينعكس في المحل الأول في منظومة الأمم المتحدة في اللجان الإقليمية فإن هذه اللجان ينبغي أن تحرص على التجاوب، في تخطيط وإدارة أنشطتها، إلى أقصى حد ممكن مع احتياجات ومشاكل المناطق التي تمثلها.

ولدى حكومتي اقتناع قوي بأن علينا، لكي نزيد الأثر الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، أن نعزز التعاون بين صناديق الأمم المتحدة وخططها ووكالاتها المتخصصة التي تشارك في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، سواء في المقر أو في الميدان. وعلى مستوى

المقر، حيث تنسق السياسة العامة، يود وفدي أن يشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة التنسيق الادارية وأن يلفت انتباه الدول الأعضاء الى الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام، التي تشير الى النداء الذي وجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المضمونية لعام ١٩٩٥ لاتخاذ تدابير لمواصلة تقوية دور لجنة التنسيق الادارية ولجانها الدائمة. ويمكن تحقيق التنسيق من خلال التوحيد - أي دمج عدة وكالات في وكالة واحدة - أو بتخصيص منظمة تقوم بدور المنسق لأنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإعطائها صلاحية قوية لتفعل ذلك. ويمكن أن تسند مهمة التنسيق الى هيئة تتولى بالفعل أداء عمل مماثل، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي هو المنظّم الرئيسي للأنشطة التنفيذية والذي يقدم أيضا معظم التمويل اللازم لها.

وعلى المستوى الميداني، حيث يلزم تنسيق الأنشطة التنفيذية، يجب أن تستخدم استخداما كاملا وسائل مثل نظام المنسق المقيم ومذكرات الاستراتيجية القطرية لتنسيق البرامج القطرية لمختلف الوكالات، في جميع المراحل ابتداء من مرحلة البحث التمهيدي حتى الرصد والتقييم. وبنفس الوسائل تتمكن الوكالات من المشاركة في تنسيق وتحديد الأولويات الخاصة بكل قطر. وبصورة عامة، يتوقع وفدي من فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية، التي أنشئت لمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت مؤخرا، أن تسهم اسهاما كبيرا في حسم القضايا المضمونية المتصلة بالعمليات الميدانية. ويتوقع منها أيضا أن تقوم بدور هام في الاستعراض الشامل للمواضيع التي ذكرها الأمين العام في الفقرة ٥٦ من تقريره. ومن المهم أن نشير هنا الى قرار لجنة التنسيق الادارية بأنه ينبغي لفرق العمل أن تلتزم بالمواعيد المحددة لها وأن تعطي تعريفا واضحا لمهامها، وأن تُحل اتمام هذه المهام. وبالنسبة للمؤتمرات الدولية، يرغب وفدي أن يكرر الاعراب عن رأيه بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لمتابعة المؤتمرات التي عقدت بالفعل، بدلا من عقد مؤتمرات جديدة.

وعلى المستوى الميداني، قد يكون برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بمكاتبه الاقليمية البالغ عددها ١٣٦ مكتبا موزعا في جميع أنحاء العالم، في أفضل وضع لتوفير المساعدة وتلبية الاحتياجات المحلية. ومن جهة أخرى، ينبغي تنسيق جميع أنواع المساعدة، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، على أساس استراتيجيات مخصصة لفرادى البلدان. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالملخص الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الجزء الرفيع المستوى من عمل المجلس لعام ١٩٩٥، والذي أشار الى إمكان تقصي أساليب محددة لتحقيق قدر أكبر من التكامل بين مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، في سياق إعداد الوثائق الإطارية للسياسة العامة، ومذكرات الاستراتيجية القطرية. إن تكامل هذه المنظمات ضروري للأخذ بالنهج الشامل تجاه التنمية، الذي طرحته اليابان في ورقة الموقف التي قدمتها بشأن خطة للتنمية.

أخيرا، دعوني أتناول بإيجاز موضوع الوثائق. مع أن الافراط في الوثائق ليس مشكلة قاصرة على المجالين الاقتصادي والاجتماعي وحدهما، فإن التدابير التي تحد من انتاج الوثائق هي تدابير تحدث أثرا ظاهرا للعيان الى حد يفوق أي شيء آخر يمكن فعله لجعل المنظومة أكثر كفاءة. وفي ضوء الضغوط المالية التي تعاني منها المنظمة، ينبغي تخفيض التكاليف الضخمة للوثائق. وينظر وفدي الى هذه المسألة نظرة جدية، ولذلك فإنه يؤكد ثانية على تأييده للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٤ بشأن هذه المسألة.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يعتقد وفدي أن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ اسهم إسهاما كبيرا في النهوض ببرنامج إصلاح المنظمة، وأسفر عن عدد من التحسينات البعيدة المدى في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن سعداء بشكل خاص لتقوية دور المجلس في الأنشطة التنفيذية وأدائه المتصل بالبرامج والصناديق الانمائية المتأثرة. ونعد النتائج التي يمكن لمسها في التحسن الكبير في عمليات وإجراءات الهيئات الانمائية الفرعية للمجلس، نتائج مشجعة.

ولكن، وكما ينص القرار ١٦٢/٤٨ نفسه بصراحة، فإن هذه الاصلاحات كان يقصد لها أن تكون مجرد خطوة واحدة نحو الهدف الأكبر وهو تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحويله من هيئة لا يزال نقاد عديدون محترمون يعتبرونها هيئة عديمة الفعالية والمعنى بل هيئة عديمة الحياة الى الهيئة الحيوية التي توخاها مؤسسو الأمم المتحدة أي هيئة قادرة على الاسهام إسهاما مفيدا في النهوض بالنطاق الواسع من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تقع ضمن اختصاصه.

في هذا الصدد ، لم يكن القرار ١٦٢/٤٨، بكل إنجازاته، كافيا لتصحيح بعض العيوب الأساسية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. للأسف فإن صورة المجلس في عيون وعقول أعداد كبيرة من الناس من أصدقاء وأعداء الأمم المتحدة على حد سواء، لا تزال مشوهة. ولا يزال يتعين عليه أن يبدد الفكرة الواسعة الانتشار بأن دوره غير مؤثر وسلطته ضعيفة جدا وقيمته هامشية. ونستشهد بمثال واحد فقط على هذه الفكرة، هو لجنة الحكم العالمي التي اقترحت في العام الماضي، إظهارا لهذا النقد، حل المجلس تماما. ومن سخرية القدر أن الانطباع بأن المجلس لم يرق الى ما توقعه له ميثاق الأمم المتحدة يسود في وقت وصلت فيه التحديات العالمية الى ذروتها، ووصلت فيه فرص المجلس للنهوض لمواجهة هذه الاحتياجات ذورتها أيضا. وقد أصبحنا ندرك جميعا المشاكل والاحتياجات العالمية الجديدة التي أطلت علينا بانتهاء الحرب الباردة. ونحن نعترف باستمرار أننا نعيش الآن في حقبة تحتل فيها القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة مكانا أكثر بروزا على جدول الأعمال الدولي، وتتكثف فيها الدعوة للتعاون عبر الحدود بين الدول لمعالجة هذه الأوضاع التي تتطلب عملا عاجلا، حقبة نحتاج فيها بأكثر من أي وقت مضى، نتيجة لاعتمادنا المتبادل على الصعيد العالمي، الى مؤسسات دولية حيوية وحساسة وفعالة لتلبية المطالب الجديدة.

وتتفق حكومتي مع الرأي القائل بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أخفق في النهوض بالدور الذي توخاه له واضعو ميثاق الأمم المتحدة. ولكننا نقول هذا من قبيل النقد البناء، ولا نقوله كمن يرغب في الانضمام الى من يؤثرون التخلي عن الأمل. وبدلا من ذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل السعي لتنشيط المجلس، مستفيدين من الأساس السليم الذي أعده القرار ١٦٢/٤٨. وقد أبدت الجمعية العامة فيه إدراكها لكون الإصلاح عملية دينامية تتطلب تحليلا ونقدا ذاتيين مستمرين لتحقيق التحسين الذاتي. وحكومتي أيضا تعتقد أن النظر الى الاصلاح لا ينبغي أن يتم في فراغ، بل ينبغي أن يستند الى تقييم صلب ومقنع للأسباب والنتائج. وقبل أن نسلك طريقا ما، ينبغي أن تتبدى في أذهاننا بجلاء الوجهة التي نقصدها، ومتى نصل الى المكان المقصود وما هي الغايات التي نريد تحقيقها. واستنادا الى هذا النهج، ينبغي أن تتشكل مقترحات الإصلاح بعلاقتها الوظيفية بالغايات والوسائل ذات الصلة.

وبهذه الروح، قبل أن أتحدث عن بعض توصيات الاصلاح المحددة التي يقدمها وفدي تحت هذا البند من جدول الأعمال، سيكون من المفيد لنظر الجمعية في هذه الأفكار أن أمهد لها بتناول أربع نقاط أساسية هي: الاطار التشخيصي؛ والسياق التاريخي؛ والفرضيات الأساسية؛ والهدف النهائي لمقترحاتنا.

أولا، كنقطة بداية، ينبغي لتحليلنا أن يركز على الأسباب التي أسهمت في التسبب في عيوب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تدني مكانته. وفيما يلي بعض الاعتبارات التي استطعنا تحديدها.

أولا، في وقت مبكر من تاريخ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مال المجلس الى إنشاء هيئات فرعية دون تكريس اهتمام كاف لتوجيهها والتنسيق فيما بينها بصورة عامة. وأحيانا كانت تُنشأ الكيانات الفرعية نتيجة لنشوء حاجة، وفي أحيان أخرى دون إيلاء اعتبار كاف لولايات هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقوم بالفعل بوظائف مماثلة. وبمرور الزمن، أدت هذه الممارسة الى كثرة الأدوار المتداخلة والعمليات المكررة فيما بين عدد من وكالات الأمم المتحدة يتزايد باستمرار. وفي بعض الحالات، فوض المجلس عن حق هيئاته التقنية وهيئات خبرائه سلطة مضمونية في تنفيذ السياسة العامة. ولكن في حالات أخرى يبدو كأنما هو قد تخلى، عن أدوار صنع القرار التي من الأصوب أن تبقى أساسا من اختصاص المجلس نفسه أو كأنما هيئاته الفرعية قد انتحلت لنفسها هذا الدور. وفي بعض الحالات، يبدو أن المجلس قد نزل بصورة مفرطة عن صلاحياته وسلطته الى هيئاته الفرعية على نحو أضر به.

وعندما أنشئت الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كانت عضويتها تشكل بطرق مختلفة عن عضوية المجلس ذاته. وأرسى هذا التشكيل الأساس للهيئات الفرعية كي تتخذ هويات منفصلة وتمارس سلطة مستقلة وتستمد القوة السياسية من قواعد سلطتها الحكومية الدولية.

وقد عهد المجتمع الدولي بالمسؤولية التامة عن صياغة البرامج والسياسات المتعلقة ببعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحساسة الى الوكالات الدولية المتخصصة. وتولت هذه المؤسسات، وبعضها سابق لتاريخ إنشاء الأمم المتحدة، حراسة امتيازاتها عن كثب من أي تجاوز من كيانات الأمم المتحدة، وظلت علاقتها بالأمم المتحدة بصورة تقليدية متحفظة والى حد ما

واهية. وبحكم ولاياتها الأوسع ومزاياها النسبية الأوضح، فإن الوكالات المتخصصة قد سبقت عمليا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أداء بعض الوظائف في مجال السياسة العامة أو قللت من دوره فيها، ولولا ذلك لأمكن للمجلس تأكيد دوره في بعض المجالات الحيوية.

وأخيرا ففي داخل الأمم المتحدة ذاتها لم تعد امتيازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وقفا عليه؛ إذ تتقاسمها معه الجمعية العامة التي أنشأت من خلال لجنتيها الثانية والثالثة هيكلا أحدث ازدواجية بقدر كبير في نطاق العمل الموضوعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتثير هذه الملاحظات، في حدود صحتها، بعض الأسئلة المنطقية التي ينبغي أن توجه تفكيرنا عند تشخيصنا لأوجه الضعف الحالية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتماس أنواع العلاج الممكنة. فهل أنشأ المجلس بالفعل هيئات فرعية أكثر مما ينبغي، وكانت ذات ولايات متداخلة؟ وفي ضوء الاحتياجات المعاصرة وواقع الموارد والأولويات، هل جميع هذه الهيئات ضرورية؟ والى أي مدى ينبغي أن يشرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعزيزا لمهامه في رسم السياسات والتنسيق، في توكيد سلطة أكبر في مجال رسم السياسة من سلطات بعض أو كل هيئاته الفرعية؟ وهل ينبغي له أن يعيد استيعاب بعض هذه الهيئات وخاصة الهيئات الأقل فعالية منها ليؤدي هو بعض هذه المهام بنفسه؟

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن القرار ١٦٢/٤٨ ذاته خطا خطوة هامة في هذا الاتجاه بتحويل قدر من مهام السياسة العامة من برامج الأمم المتحدة وصناديقها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهل ينبغي اتباع هذا النموذج فيما يتعلق بهيئات فرعية أخرى؟ وبالنسبة لقضية أخرى ولكنها ذات صلة، هل يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقامة علاقة مع مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة الأخرى على نحو يتفق مع ولايات هذه الهيئات ومزاياها النسبية، ويمكن المجلس من أداء المهام التي أسندها اليه الميثاق بمزيد من الفعالية؟ وهل يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحدد بالمثل علاقته بالجمعية العامة تحديدا أفضل في مجالات الاختصاص المتقاسمة بينهما؟

وكيف يعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترتيب اجراءاته وجداول أعماله وجداول مواعيد اجتماعاته حتى يعزز الإصلاحات التي تعالج أوجه النقص فيه وتحسن استمرار وفعالية عنايته بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهه لها للأمم المتحدة؟

وتنقلني هذه الأسئلة الى نقطتي الثانية وهي الخلفية التاريخية. فهل سبق لنا أن تناولنا القضايا من قبل؟ واذا كان الأمر كذلك فكيف تناولناها؟ عندما استعرضت التجربة السابقة للجمعية العامة بشأن الموضوع المطروح أمامنا أدركت أن الإصلاح عملية ليست دينامية فحسب بل شأنها شأن كثير من التحركات الأخرى في الشؤون العالمية، عملية تعود بنا الى حيث بدأنا. وأقول هذا لأن تاريخ إصلاحات الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي يكشف عن أن الكثير من المناقشات التي استمعنا اليها اليوم هنا لها سوابق في هذه القاعة، وأن كثيرا من المقترحات التي ناقشناها والتي سوف أتحدث عنها ليس جديدا ولا مثيرا. فالواقع أن عددا منها إصلاحات تمت الموافقة عليها بالفعل في قرارات قديمة العهد اتخذتها الجمعية العامة ولكنها لم تنفذ بكاملها. وقد لمست تأييدا لبعض المقترحات التي يقدمها وفدي اليوم في أفكار تقدمت بها منذ زمن كل من مجموعة الـ ٧٧، والاتحاد الأوروبي، وبلدان الشمال.

وأستشهد هنا بمثالين اثنين. أولهما أن القرار ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ اعتمد في جملة أمور تقرير اللجنة المخصصة المعنية بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة. ودعا القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ الى إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع توجيهه، ضمن جملة أمور، الى القيام بدور المحفل المركزي لصياغة توصيات السياسة العامة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية؛ والى إلغاء بعض هيئاته الفرعية أو تبسيطها أو إعادة تجميعها والى أن يضطلع هو بمهام بعضها الآخر؛ والى أن يقوم بمهام اللجنة التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة، وأن يزيد من تواتر اجتماعاته في دورات أقصر تكون موجهة الى مواضيع محددة؛ وأن يمتنع عن إنشاء هيئات فرعية جديدة.

والمثال الثاني، أنه بمناسبة عمل لجنة خاصة أنشئت في عام ١٩٨٥ نتيجة للقرار ٢٣٧/٤٠ للنظر في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدمت اللجنة الأوروبية ورقة واردة في الوثيقة E/1988/75 تضمنت مجموعة إصلاحات هامة للمجلس. واشتملت تلك المقترحات على طلب إعادة تشكيل بعض الهيئات الفرعية أو دمجها

وإعادة توزيع مهامها على كيانات أخرى في الأمم المتحدة.

وأنتقل بعد ذلك الى الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها مقترحاتنا. ففي هذا المقام نرى أن من الضروري أن نؤكد على عدد من النقاط. أولها، أننا نسلم بأن الشعوب والحكومات في جميع البلدان تناضل من أجل الحد من الإنفاق العام وتقليل التكاليف. ولا يوجد مواطن في بلد نام أو متقدم يؤيد تبديد الموارد العامة سواء في الإنفاق الداخلي أو في المنظمات الدولية الممولة من الضرائب التي تجبى منه. ونريد جميعا من مؤسساتنا الحكومية والحكومية الدولية وموظفيها العاملين أن يخدموا مصالحنا بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة. ومن الضروري أن ننقل هذه الرسالة الى كل ركن من أركان المجتمع الدولي. ويجب أن نتأكد من إسماعها، وأن نسترشد بما تتطلبه من الانضباط المالي.

والنقطة الثانية، اننا يجب مع هذا أن نؤكد على أنه اذا كانت هناك ضرورة حتمية للاقتصاد في النفقات فالقوة المحركة الغالبة لجهودنا الإصلاحية ينبغي أن تتمثل في تحسين الفعالية والكفاءة في هذه المنظمة التي نحن جميعا أعضاؤها. وبهذه الوسيلة نمكّن الأمم المتحدة من تحسين خدمتها لأعضائها وشعوبها وتحسين الطريقة التي ينظر بها الناخبون الى المنظمة، والنتيجة الثانوية لهذا هي توسيع مواردنا.

والنقطة الثالثة هي أن ثمة مبدأ منطقيا ينبثق من هذه الفرضيات الأساسية ونرى أهمية طرحه عليكم. فبعد أن نتفق على ميزانية المنظمة لفترة مالية، فإن أي وفورات ملموسة ومحددة بوضوح تتحقق نتيجة للإصلاحات التي ننفذها في حدود سقف الميزانية المعتمد، ينبغي أن يصبح بالإمكان إعادة برمجتها لصالح الأولويات الأخرى المتفق عليها فيما بيننا.

وأصل أخيرا الى الهدف من جهودنا. علينا أن نسعى الى طمأنة أنفسنا وحكوماتنا وسائر المهتمين بعملنا الى أن جهودنا ستكون مثمرة. ويجب أن يكون عملنا في سبيل تحسين المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا مجديا ومتجاوبا وفعالا. وعلينا أن نسلم بخطورة الوضع ونواجه شدة الحملات الموجهة ضد المجلس. والاستجابة الكافية لهذه الحاجة العاجلة ينبغي أن تكون الشيء الموجه لطاقاتنا والذي يمثل هدفنا الأسمى. واذا كان هذا هو مقصدنا فلن تكفي أشباه العقاقير التي تعطى لتهدئة المريض، أو الانشغال بما لا يفيد أو بتفاهات بقصد إلهاء النقاد. لأنه اذا لم يكن الإصلاح بحجم العيوب فلن نحقق شيئا سوى إطالة أمد المشكلة وزيادة حدتها. وعلينا أن نعالج المهام التي تنتظرنا بجدية وبما تستحقه من الهمة وصدق النوايا. واذا كنا نريد تحقيق غاياتنا على أفضل وجه فيجب أن نخرج من عملنا بتشكيل جديد لمجلس اقتصادي واجتماعي يكون أكثر قدرة على الوفاء بالمهمة التي أسندها اليه الميثاق. ولا يستحق إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي منا ما هو أقل من ذلك حيث أن فائدته بل بقاءه ذاته أصبحا مثار تساؤل.

وتنبثق المقترحات التي نقدمها الآن من النقاط التي حددتها. ولأتطرق الى بعضها بإيجاز. وسوف أكتفي بتحديد خطوطها لأنها واردة بالتفصيل في النص المطبوع لبياني الذي جرى توزيعه.

فأولا، من أجل تعزيز مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي توجيه السياسة العامة والتنسيق وتحسين عملياته ورفع مستوى التمثيل في اجتماعاته، نتقدم بعدد من المقترحات. فينبغي أن يزداد التركيز في جدول أعمال المجلس على قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا الداخلة في إطار سلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واهتماماته، والتي: تستصوب المناقشة العامة بشأنها للتعبير عن القضايا والأفكار ذات الصلة ولتقديم المفاهيم والسعي الى تقريب المسافة بينها وبين توافق الآراء الدولي؛ وتحتاج الجمعية العامة و/أو المؤسسات الانمائية ذات الصلة بالأمم المتحدة الى توصيات السياسة العامة التي يمكن أن يصدرها بشأنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يمكن لها أن تستفيد من اصداره لمثل هذه التوصيات؛ ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيها بمثابة جهة التحكيم بين السياسات أو الأولويات المتضاربة الصادرة عن هيئاته الفرعية أو لجانه الفنية؛ ويتعين على المجلس ان يوفر فيها التنسيق والتوجيه للسياسة العامة باعتباره هيئة رئاسية موحدة للأنشطة الانمائية والتنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ ويمكن للمجلس أن يكون فيها بمثابة محفل لإجراء مناقشات المائدة المستديرة التي تضم، عند الحاجة، مشاركين من القطاعين الأكاديمي والخاص ومن المنظمات غير الحكومية.

وثانيا، ينبغي أن يؤدي الجدول الزمني لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى تقصير مدة دوراته السنوية الموضوعية وقد يكون ذلك الى أسبوعين على أن تستكمل الدورات بدورات خاصة أقصر وأكثر تواترا.

وثالثا، ينبغي أن تكون نتائج الاجتماعات عملية المنحى لا أن تكون مجرد مناقشات عامة تلخصها الرئاسة؛ وأن تصدر عن الدورات المواضيعية والدورات الموضوعية قرارات محددة ومشاريع إعلانات ومقترحات بالاجراءات البرنامجية واجراءات المتابعة الملائمة وتوجيهات لإصلاح الأنشطة التنفيذية.

وبالنسبة للمكان، فإننا نعتقد أنه، وفقا لهذا الجدول، يجب أن تعقد الدورات في نيويورك.

ويجب أن تكون هيئة المكتب أكبر، وأن يوسع دورها، لكي تتمكن من العمل كلجنة تنفيذية، تجتمع بين الدورات الموضوعية للمجلس لكي توفر إرشادا أفضل في مجالات التنظيم والتنسيق ورسم السياسات.

ونعتقد أنه لكي نخفض الازدواجية والتكرار في وظائف المجلس وولاياتها، ولكي نلغي الهيئات غير الهامة وغير الفعالة، يجب أن نركز على لجنة البرنامج والتنسيق، بحيث يستوعبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى النظر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقد أن مجلس الأغذية العالمي غير فعال ويجب أن يلغى.

ولكي يكون العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية مكملا للالتزامات والتوصيات الدولية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، فإن اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، يجب إدماجها في لجنة التنمية المستدامة.

ونعتقد أنه لتحسين وظائف التنسيق التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن يوجه العمل صوب اتباع أساليب محددة لتحسين التعاون والاتصالات والتنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المعونة الغوثية. ويجب أيضا أن نبذل جهودا مماثلة إزاء مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تقدم برامج المساعدة الإنمائية وإزاء هياكل ولايات اللجان الاقليمية.

ونعتقد أنه لكي نحسن العلاقات مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، يجب أن نوجه العمل صوب إتباع أساليب محددة لتحقيق تنسيق أفضل بين هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ويجب أن توجه التحسينات المقترحة بصفة خاصة الى تقرير الأولويات، وتنفيذ سياسات مؤتمرات الأمم المتحدة، وجمع البيانات وبثها، واستعمال الموارد المتاحة في الانتقال من المعونة الغوثية الى إعادة التأهيل، وتقديم المساعدة التقنية، والقيام بالعمليات في الميدان، وإجراء المشاورات والحوار بشأن السياسة العامة على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانة العامة في المقر والميدان.

ونرى أنه لكي نبسط عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي للجمعية أن توجه لجنتيها الثانية والثالثة الى استعراض جدولي أعمالهما بغية تبسيطهما، وجعل النظر في البنود يجري كل سنتين، وتحاشي ازدواجية المناقشات.

وبالمثل، يجب أن نجعل عقد دورات بعض الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتم مرة كل سنتين.

ونعتقد أنه لكي نعزز توظيف المسؤولين عن الإدارة، يجب أن نقرر توحيدا أفضل لمدد التعيين في الوظائف ولطرق تعيين رؤساء الصناديق والبرامج التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، وأن نضع حدا أقصى للمدد التي يمكن أن يشغل فيها رؤساء هذه الوكالات وظائفهم.

وختاما، أود أن أذكر أنه وإن كان التاريخ قد يؤكد من جديد أنه لا جديد تحت الشمس، فما قد يكون مختلفا في بياني هو أن وفد بلدي يأخذ المبادرة في طرح صفقة هامة من الإصلاحات. وكثيرا ما كنا في الماضي من المنتقدين المتفرجين السلبيين، ولكننا لم نعد الآن نقنع بهذا الدور.

وكثيرا ما تقول السفيرة أولبرايت أن علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة يجب أن تكون علاقة الصديق الأول والمنتقد الأول. ونحن نطرح هذه الأفكار على الجمعية العامة حرصا على مهمة المنظمة وولايتها. إننا نحرص على بقائها، ونريد أن نراها تعمل بصورة أفضل، وتحسن الأسلوب الذي تخدم به حكوماتنا وشعوبنا، وتصلح الصورة التي يتصورها بها الرأي العام على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد رامول (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوافق وفد الجزائر موافقة تامة على البيان الذي أدلى به

ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويرجو أن يضيف بعض الملاحظات التكميلية.

إن النظر في الاستعراض العام لتنفيذ القرار ١٦٢/٤٨ "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" يأتي في منعطف مناسب تماما، فهو يتزامن، على نحو مفيد، مع وقوع حدث هام في الدورة الحالية للجمعية العامة، وهو استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ونرى أن الاضطلاع بهاتين العمليتين المتكاملتين يجب أن يجري بطريقة تستهدف توطيد أهمية الأمم المتحدة ومواصلة تعزيز دورها في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا، لا بد أن تسفر العمليتان عن استراتيجيات تختلف تماما عن الاستراتيجيات المؤسفة التي تستهدف تحويل المسائل الإجرائية والمطالبات المتراكمة بالإصلاح الى شروط مسبقة تمتنع بها أية امكانية لإجراء مناقشة موضوعية حول المخاطر الحقيقية والمشاكل التي تؤثر على القدرات التنفيذية للأمم المتحدة على تحقيق طاقتها الهائلة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

ومسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، كانت مدرجة في جدول أعمال المنظمة طوال ٢٠ عاما على الأقل، وكانت موضع عدد كبير من الدراسات التي أجريت داخل منظومة الأمم المتحدة ومن جانب أفراد مستقلين وهيئات مستقلة. وقد اتخذت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العديد من القرارات والمقررات بشأن هذه المسألة، وتتضمنها قائمة مرفقة بتقرير الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال. وهذا يبين الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على أداء المنظمة واهتمام تلك الدول بالاستمرار في تحسين أعمال المنظمة، وبخاصة في الميدان.

ومن الصحيح أنه نظرا للتطور الملموس لمنظومة الأمم المتحدة من حيث عدد الهيئات والمؤسسات الموجودة بها اليوم، ونظرا أيضا لطبيعة وتعقد العلاقات فيما بين عناصر المنظومة كلها وصلاتها بالجمعية العامة وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هناك حاجة الى المزيد من التنسيق بغية المحافظة على اتساق وتناغم أنشطة الأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق الأهداف العالمية النابعة عن المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا.

ومع ذلك، فإنه مما يثير القلق أن نلاحظ الخلل الفاضح في الأعوام الأخيرة في التوازن بين الوقت والجهد المخصصين للسعي الى تحقيق هذا التنسيق، والوقت والجهد الحقيقيين المخصصين لتصميم البرامج نفسها وتنفيذها، أو حتى لتنفيذ نتائج الدراسات المتعلقة بهذا التنسيق.

والتنسيق، بصفته موضوعا للمناقشة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، ليس في حقيقة الأمر موضوعا جديدا، بل كان - في شكل إعادة الهيكلة - من الشواغل الدائمة للمنظمة. وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأمم المتحدة أن هذه المسألة قد استحوذت على ٣ في المائة من إجمالي إنفاق منظومة الأمم المتحدة.

لقد أدت مناقشة هذه المسألة على مر السنين الى صيغ معينة للكتابة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتشمل أهم تعبيرات هذه الكتابة ما يلي: "العمل المتضافر" و"تحديد الأولويات" و "تقييم البرامج" و "البرمجة الطويلة الأجل" و "الرصد" و "التقييم" و "التنسيق على الصعيد الوطني" و "الطاقة والاستخدام الرشيد للموارد المجتمعة" و "الاستراتيجية العالمية للتنمية" و "البرمجة القطرية" وأخيرا، "المذكرات الاستراتيجية القطرية".

وغني عن القول أن التنسيق عامل حاسم للإدارة الكفؤة للأمم المتحدة من قبل ومن بعد جميع عمليات اتخاذ القرارات، وبخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية للتنمية أثناء فترة من أحلك الفترات في تاريخ تخصيص الموارد المالية. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه يبدو أن التنسيق، بوصفه شاغلا مشروعا، أصبح وسواسا، وبالتالي غاية في حد ذاته، لا ترتبط بالأهداف المقررة.

ولهذا يحق لنا أن نطرح عددا من الأسئلة حول الغرض من وراء هذا التنسيق. فهل هو وسيلة غير مباشرة للحد من التطور الطبيعي لمنظومة الأمم المتحدة وموارداها؟ أم هو آلية لتوقي تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؟

من التناقض أنه بينما يجري النظر في القرار ١٦٢/٤٨ في المرحلة الأخيرة من سلسلة التدابير التي

اتخذتها الجمعية العامة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، نشهد تزايد الأفكار والأفرقة العاملة - داخل الأمم المتحدة وخارجها - التي تدعو الى مزيد من الإصلاح دون حرص على توفير تعليلات يعتد بها لغايات ومقاصد هذه العمليات.

وفيما يتعلق بالأفكار المطروحة لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فمن شأن هذا التسرع المحموم في عملية الإصلاح لمجرد الإصلاح - الذي لا يعتمد في كثير من الأحيان على أية ولاية تشريعية، بل وينتهك في بعض الأحيان أحكام ميثاق الأمم المتحدة - أن يهدد استقرار هياكل منظومة الأمم المتحدة ككل وسير العمل فيها. كما أنه يهدد بإعاقة قدرة المنظومة على التعلم من التجربة والممارسة، الأمر الذي يتطلب بدوره فسحة معقولة من الوقت لتنفيذ التدابير المستمدة من الإصلاحات السابقة. وهذا هو السبب في أن الأمر يتطلب، في رأينا، وقفا اختياريا لعملية الإصلاح بعد الاستعراض الحالي لتنفيذ القرار ١٦٢/٤٨.

وبينما نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الأمانة العامة في إعداد التقرير الخاص بالبند الذي نناقشه اليوم، وخاصة إصداره في توقيت مناسب، إسمحوا لي بأن أبرز الجوانب التالية:

أولا، يؤيد وفد بلدي أي جهد يبذل لتحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، غير أننا لا يمكننا أن نقر الممارسات الغريبة التي تتبعها منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يتعلق بمشاركة المراقبين. والواقع أن التخلي عن الطابع العالمي للأمم المتحدة والخطوات التي اتخذت لفرض نظام المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على المراقبين هي أمور غير مقبولة، وهذا أقل ما يمكن أن يقال عنها، نظرا لأنها ذات طابع تمييزي، وليس لها أي سبب تنظيمي، لا سيما وأنها تتنافى وروح الميثاق وفحواه وتتعارض مع شتى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

ونحن نشير بصفة خاصة الى الشرط الذي يفرض على الوفود أن تحدد سلفا الموضوع أو المواضيع التي ترغب في التحدث عنها. وفي حالة عدم انصياع الوفود لهذا الشرط، فإنها لا تمنع من المساهمة في المناقشة فحسب، بل وتتعرض أيضا للتنديد بها بشكل علني عند افتتاح دورة المجلس التنفيذي بسبب عدم امتثالها لهذه القاعدة. ومن الحتمي أن تتخذ الجمعية العامة التدابير اللازمة للقضاء على هذه الممارسات المتبعة في واحدة من أهم هيئاتها الفرعية وأكثرها مهابة.

وبينما نرحب بما أورده تقرير الأمين العام في المرفق الأول من قائمة بالهيئات الفرعية والآليات العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، فإن وفد بلدي يأسف لأن هذه القائمة اغفلت لجنة التخطيط الإنمائي، التي تم مع ذلك إدراجها في جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام بغية بعث الحيوية في أنشطتها، لا سيما من خلال تجديد عضويتها.

وفيما يتعلق بالفرع الخاص بالوثائق في هذا التقرير، فإن وفد بلدي يدهشه أن يلاحظ أنه على الرغم من الموقف الذي اتخذته مجموعة الـ ٧٧ والصين في العام الماضي حيال هذه المسألة - عندما كان لبلدي شرف رئاسة تلك المجموعة - والذي يعرب عن تحفظات حيال توصيات الأمين العام التي تستهدف ترشيد التقارير التي تقدم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، فإن تقرير الأمين العام الحالي يصر بلهجة مماثلة على التوصية لهذه التدابير نفسها، متجاهلا تماما آراء ١٣٠ بلدا. ويرفض وفد بلدي هذا النمط من النهج من جانب الأمانة العامة، نظرا لأن مثل هذه الممارسات تتجاهل وجهة نظر أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نؤكد على ضرورة ضمان احترام الأمانة العامة للحياد المطلوب منها في اضطلاعها بوظائفها وفي امتثالها بدقة لإرادة الدول الأعضاء ولآرائها.

ولعلم الوفود، أرفق وفد بلدي بهذا البيان الذي وزع على الأعضاء نسخة من رسالة وجهت الى مقدمي مشروع القرار بشأن "طرائق تقديم التقارير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، المشار اليه في تقرير الأمين العام، بالإضافة الى مقتطفات ذات صلة من بياننا بشأن هذا البند في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح، رهنا بموافقة الجمعية العامة، أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند اليوم الساعة ١٢/١٥ ظهرا.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو إذن من الوفود الراغبة في المشاركة في هذه المناقشة إدراج أسمائها في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

السيد جوغي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قدم تقرير الأمين العام بشأن "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" تجميعا مفيدا للتدابير التي اتخذت في أعقاب اتخاذ القرار ١٦٢/٤٨. وهناك أيضا عدة مقترحات في التقرير لتحقيق تنسيق أفضل بين أنشطة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، مما يكفل متابعة أكثر تركيزا للقرارات المتخذة، ويعطي وضوحا أكبر للحوار الجاري في الأمم المتحدة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين أن العديد من هذه المقترحات يستحق المزيد من الدراسة، فإن بعضها، في اعتقادنا، لا يلبي متطلبات البلدان النامية. ولدى تقييم وفد بلدي للمقترحات المقدمة، فإنه يؤيد البيان الذي أدلت به الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧.

ونعتقد أن الغرض من مساعينا هو إعادة توجيه مواطن التركيز في اهتمام الأمم المتحدة صوب التنمية وتعزيز دورها في هذا المجال. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، فإنه يتعين علينا، في متابعتنا للتدابير التي ينبغي أنه تنبثق عن الدورة الحالية للجمعية العامة، أن ننظر بدقة أكبر في سير العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكيفية إجراء المناقشات الاقتصادية في الجمعية العامة، ومسألة توفير الموارد اللازمة للتنمية، خصوصا بالنسبة للأنشطة التنفيذية.

ويؤيد وفد بلدي أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور أقوى في الحوار الدولي في المجالين الاقتصادي والإنمائي. إلا أنه تحقيقا لهذا الغرض، يتعين علينا ألا ننظر كثيرا في مهام المجلس، بل الى طريقة أدائه لتلك المهام. ويناط بالمجلس مسؤولية ملائمة في ميثاق الأمم المتحدة وفي ولايات تشريعية أخرى. وعلينا أن نعمل على تعزيز وتقوية عملياته المتعلقة بالمداولات والتنسيق حتى يمكن أن تتولد عنه رسالة حول قضايا التنمية، التي تعتبرها المؤسسات الأخرى المعنية بالتنمية، قضايا هامة ومجدية وجديرة بأن يستمع اليها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن ننظر في التدابير التالية:

أولا، يجب أن يكون الموضوع المختار للجزء الرفيع المستوى من الموضوعات التي تحتل مكان الصدارة في حوار التنمية. وبدلا من تكرار المناقشات حول مواضيع ربما تكون قد نظرت في محافل أخرى، ينبغي أن نعمل على اختيار المسائل التي ستؤدي مناقشتها في الأمم المتحدة الى تحقيق قيمة مضافة لها. وهناك ما يكفي من المسائل ووجهات النظر التي لا يغطيها التوجه القطاعي الذي اعتمدته المؤسسات الأخرى.

ثانيا، بالنسبة لهذا الجزء أيضا، يمكن تنفيذ النص الحالي المتعلق بإعداد تقرير مشترك من جانب منظومة الأمم المتحدة يشمل الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز.

ثالثا، في الجزء المتعلق بالتنسيق، ينبغي إتاحة فرصة أكبر للمناقشات التي تجري حول الأنشطة المضطلع بها في الولايات المتخصصة. ونظرا للعمل التقني المفصل الجاري الآن في اللجان الفنية، ودور الجمعية العامة في توجيه السياسة العامة باعتبارها أيضا المحفل العالمي، فإنه يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ مجالا مناسبا له، وذلك بالعمل على توفير تنسيق أفضل فيما بين الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي ألا يساور المنظمات والوكالات المعنية أي خوف من قيام المجلس بتنسيق أنشطتها، وعليها بدلا من ذلك أن تنظر الى المجلس باعتباره محفلا تقوم من خلاله بتنسيق أنشطتها الخاصة.

رابعا، يحتاج الجزء العام من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تحسين كبير ذلك أن عددا كبيرا من تقارير الهيئات الفرعية ينظر فيها في وقت قصير جدا. وينظر في هذه التقارير أيضا بصورة متتابعة بدلا من دراستها دراسة مقارنة أو شاملة لعدة قطاعات. وعلى مستوى ما، لا ينبغي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن نكرر المناقشة التي دارت في اللجان الفنية. وينبغي أن تعد الأمانة العامة تقريرا تنفيذيا يتضمن جميع توصيات اللجان الفنية التي تحتاج إلى موافقة خاصة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تتركز المناقشة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه القضايا وعلى التوفيق بين عمل الهيئات الفرعية.

خامسا، ينبغي أن تنفذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت خلال الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة المؤتمرات. وينبغي أن تتضمن هذه الاستنتاجات تدابير مثل تحديد مسؤولية

أساسية واحدة لكل لجنة فنية لمتابعة كل مؤتمر. وينبغي في عملية المتابعة المحافظة على وحدة الموضوع في نتائج المؤتمر، خاصة إذا أردنا أن نعزز قيام وجهة نظر متكاملة وشاملة للتنمية. كذلك فإن الصورة السياسية والوضوح في عملية المتابعة لهما أهمية خاصة. ومن الضروري أن نكفل أن يكون تكوين اللجان المختلفة متكافئ بعضها مع بعض وأن نشجع استخدام الأجزاء الرفيعة المستوى ومشاركة المنظمات غير الحكومية وبرامج العمل التي تنفذ على عدة سنوات، وما إلى ذلك.

ويؤيد وفدي استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه والحوار طوال العام حسب الاقتضاء. ولا توجد حاجة لأية آليات أخرى أصغر فيما بين الدورات، سواء كانت رفيعة المستوى أو غير ذلك، أو مؤسسات مثل المكاتب الموسعة؛ لأن هذا يتعارض مع الاتجاه إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرار، وتحقيق الشفافية وتعزيز المشاركة. وبالمثل، فإن دور مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتمثل في تسهيل تنظيم العمل بدلا من توفير أي توجيه موضوعي فيما بين الدورات. ويعتور وفد بلادي شيء من التردد بشأن الاقتراح الخاص بالفصل بين أجزاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى. لقد عملنا على الجمع بين هذه الأجزاء المختلفة منذ بضع سنوات فقط بغية توفير مزيد من الفعالية والتوحيد في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يزال الوقت مبكرا جدا لأن نحاول العودة إلى الوراء مرة أخرى.

ونؤيد أيضا أن تقوم لجنة التنسيق الادارية بإنشاء آليات فيما بين الوكالات حتى نضمن في جملة أمور المزيد من التنسيق في متابعة المؤتمرات ومع ذلك يجب عند إنشاء فرق العمل هذه المشتركة بين الوكالات، أن ننظر في مدى صلتها بأي قضية خاصة أو أي مؤتمر خاص. وينبغي أن يحظى الموضوع المحدد لكل فريق عمل بتوافق آراء حكومي دولي واضح وينبغي أن يكون عمل فرق العمل المشتركة بين الوكالات أكثر شفافية للعملية الحكومية الدولية.

وفيما يتعلق بعمل الجمعية العامة وبصفة خاصة اللجنة الثانية، يجب النظر في الخطوات التالية: "أولا، ينبغي النظر في عملية وضع بنود جدول الأعمال في مجموعات حتى تكون المناقشة أكثر تركيزا. ثانيا، ينبغي إيلاء أهمية أكبر لعمل الوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والهيئات الأخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الصحة العالمية.

ثالثا، ينبغي النظر في إمكانية تحديد موضوع للمناقشة تحت كل مجموعة من البنود.

رابعا، تقارير الآليات الفرعية الحكومية الدولية ينبغي ألا تقدم فقط من جانب ممثلي الأمانة العامة، ولكن أيضا من جانب رئيس العملية الحكومية الدولية ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن تقديم تقييم سياسي أوضح للتطورات والقيود.

والواقع أن جهودنا الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية لن يتحقق لها النجاح إلا إذا عملنا على زيادة الموارد المتاحة للمنظمة. والنص الخاص بالموارد في القرار ١٦٢/٤٨ واضح تماما. ووردت أيضا التزامات محددة في جدول أعمال القرن ٢١ وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي المؤتمرات التي عقدت في القاهرة وفيينا وبيجين. ومن الضروري أيضا أن ننظر في إمكانية تحويل عائدات حفظ السلام المحتملة إلى موارد مالية تخصص للأنشطة العملية.

ولئن كان من الممكن أن تدار أعمال المجالس التنفيذية التي أنشئت بعد اتخاذ القرار ١٦٢/٤٨ بطريقة أكثر تركيزا، فإن ربط هذا الأمر بتخفيض حجم هذه المجالس ليس من الضروري أن يكون سليما. والواقع أن عمل هذه المجالس تغير بعدة وسائل، فقد زاد عدد الاجتماعات وأصبح جدول عملها أكثر تركيزا وأخذت المناقشات شكل الحوار أكثر منه مجرد إلقاء بيانات رسمية وتزايد اللجوء إلى المناقشات غير الرسمية سواء فيما بين الوفود أو بين الأمانة العامة والوفود.

ومن الأمور المحيرة أيضا أن توافق الآراء الهش في القرار ١٦٢/٤٨ الذي أوجد صلة متميزة بين إصلاح المجالس وتدفق الموارد، لم يحترم. لذلك فإن عملية إعادة التشكيل يجب النظر فيها من منظور شامل يراعي بجدية المسؤوليات والتعهدات من جميع الجوانب ويضمن تنفيذها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا حتى الآن في هذه الجلسة إلى ثمانية متكلمين ولا يزال لدينا ١٧ متكلما بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأود أن أناشد جميع المتكلمين أن يتوخوا الإيجاز قدر

المستطاع وأن يحاولو تحديد بياناتهم بعشر دقائق. وسيكون تعاون الممثلين في هذا الصدد موضع تقدير.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس بالنيابة، بعد أن استمعت إلى ملاحظاتكم منذ دقيقة مضت، أؤكد لكم إننا أعددنا ملاحظات موجزة نسبيا بشأن هذا الموضوع الهام.

منذ ثلاثة أسابيع، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أعلنا جميعا في هذه القاعة أنه:

"يجب اغتنام فرصة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لإعادة توجيه المنظمة نحو زيادة خدماتها لبني البشر، وبخاصة للأشخاص الذين يعانون من المشقة والحرمان الشديد. هذا هو التحدي العملي والأدبي الذي يواجهنا اليوم. والتزامنا ببلوغ هذه الغاية ينبع من الميثاق. وضرورة الوفاء به تقتضيها حالة البشرية"؟ (القرار ٦/٥٠)

لذلك يجب أن نركز اليوم على عمل منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

وهناك سؤالان أساسيان لا بد من الرد عليهما: ما الذي ينبغي عمله وكيف نفعل ذلك على أفضل نحو.

وقد وردت الإجابة على السؤال الأول في سلسلة ستة مؤتمرات كبرى حددت القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه الشعوب في جميع أنحاء العالم اليوم واقترحت حلولا لهذه القضايا. وقد قدمت لنا هذه المؤتمرات البرامج التي نحتاج إليها، برامج للطفولة والبيئة وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، وسوف تستكمل هذه البرامج في مؤتمر الموئل الذي سيعقد في منتصف العام المقبل.

والأمر ببساطة أن لدينا الآن جدول الأعمال الجديد الذي يركز على الإنسان والوثيق الصلة بحالة الناس اليوم ويتصدى لمستقبل الكافة الذي وعدنا العمل على إيجاده.

والاشتراط الأول لتحقيق التقدم هو أن ننعرف ما يتعين أن نعمله، غير أنه لن يحدث أي تقدم عملي ما لم تقترن هذه المعرفة بجواب واضح على السؤال الثاني، ألا وهو كيفية القيام بذلك على أفضل وجه. وتتولى الجمعية العامة إعطاء هذا الإجابة لأن لديها في الوقت الحالي أربعة أفرقة عاملة مخصصة بشأن الإصلاح، وهناك فريق خامس على وشك أن يبدأ العمل. وتركز هذه الأفرقة على "خطة للسلام" وعلى "خطة للتنمية"، وإصلاح مجلس الأمن، والقضية الحاسمة المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة. وسيعالج الفريق الخامس منظومة الأمم المتحدة - المنظومة التي سنحتاج إليها في القرن الحادي والعشرين.

ومن الملائم أن نشير مرة ثانية في هذا السياق إلى الإعلان بمناسبة الذكرى الخمسين والذي تعهدنا فيه:

"بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت".

ولا ينبغي أن يتطرق الشك إلى أحد: فالعمل الذي نضطلع به في هذه الأفرقة العاملة الخمسة المنبثقة عن الجمعية العامة بالغ الأهمية لسلامة الأمم المتحدة مستقبلا، ولقدرتها، قبل كل شيء، على الاستجابة بفاعلية لحاجات الشعوب في كل أنحاء العالم.

ومن الأمور الرئيسية لقيام أمم متحدة جديدة وأكثر فاعلية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. فالمجلس هو الجهاز الرئيسي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة والذي يعد الميثاق من خلاله بأن "ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

لقد مرت سنتان منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٦٢/٤٨ بشأن إصلاح عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد حان الوقت للنظر فيما تحقق من تقدم وبحث المجالات التي تمس الحاجة إلى تحقيق تقدم فيها.

ولن أعلّق في بياني اليوم على كل جانب من جوانب القرار ١٦٢/٤٨، وإنما سأسعى إلى إبراز بعض المجالات التي حدث فيها تحسن رئيسي وكذلك الأمور التي تعتقد استراليا أن هناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل بشأنها. وعموما، حدث تحسن كبير في فاعلية المجالس التنفيذية. فقد أصبحت أفضل تركيزا وأقدر على إدراك القضايا الموضوعية. والمناقشة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الترتيبات اللاحقة للدورة

البرنامجية الخامسة تمثل دليلا واضحا على هذا التحسن. ويمكن إيراد أمثلة أخرى.

ويوفر الجزء المنقح المتعلق بالأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حاليا فرصة نفيسة للحوار، وتعيننا على أن نناقش مع رؤساء الصناديق والبرامج أداء وكالاتهم، والقضايا الرئيسية التي تواجههم، وآراءهم بشأن هذه القضايا.

وفيما يتعلق بأداء المجلس ككل، فلا تزال اجتماعاته تشهد الكثير جدا من البيانات المهيبة. إننا نحتاج إلى حوار حيوي وبناء بدرجة أكبر. وقد نحتاج أيضا إلى أن نعاود التفكير في الطريقة التي تتفاعل بها أجزاء المجلس المختلفة وإلى أن نترك الباب مفتوحا أمام خيار إدخال المزيد من التغيير الهيكلي لتحقيق قدر أكبر من الفاعلية للمجلس. كما أن من المهم أن يكون بمقدور الهيئة المكلفة بالتنسيق في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما أن تأخذ في اعتبارها النطاق الكامل لأنشطة الأمم المتحدة، وألا يشمل ذلك الصناديق والبرامج فقط وإنما الوكالات المتخصصة كذلك.ومن رأينا أن الوكالات المتخصصة لا تشارك في هذه العملية بفاعلية. فما زال بعضها يبدو متشبثا باستقلاله القانوني عن الأمم المتحدة بدلا من التماس الفرص، بطريقة حيوية، للتعاون بشكل متضافر مع الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وتسلم استراليا بأنه قد تحقق تقدم. إلا أنه يتعين علينا أن نفعل المزيد. وإذا كان لنا أن نجد الفرصة الملائمة للتوسع في القرار ١٦٢/٤٨ أو تنميقه، فإن رأينا الذي لا يتزعزع أنه يتعين أن تصاغ القرارات التفصيلية اللاحقة بشأن الإصلاح باعتناء من خلال المفاوضات والمناقشات المشتركة. ولكي تنجح هذه المناقشات، فإنها يجب أن تكون متفتحة حقا. إننا في حاجة إلى التحرر من قوالب الماضي الذهنية. لقد شهدنا تغييرا تاريخيا في السنوات الأخيرة من النواحي السياسية والتكنولوجية والاقتصادية. ويوفر هذا النظام المتغير لهذه الهيئة فرصة لاتخاذ إجراء قوي وبناء وجرئ لإعادة تنشيط عمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

ولا تحاول استراليا في هذا البيان أن تطرح إجراءات محددة لإلغاء أو تقليل أو تنقيح أو تجديد كيانات متميزة من المنظومة. واسمحوا لي في هذا السياق بأن أقول إنه في حين اخترنا اليوم ذلك، فإن وفدنا استمع بعناية كبيرة إلى الخطوة التي قام بها ممثل الولايات المتحدة للتو بتقديمه لبعض المقترحات الشديدة التفصيل للمساعدة على إثراء مفاوضاتنا ومناقشاتنا في المستقبل، وإننا نرحب بهذه الخطوة بشدة. ورغم أنني لن أفعل الأمر نفسه في بياني هذا، فإنني أعتقد بأن القرارات التي سيتعين علينا اتخاذها، بعد أن يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات، ستجد عونا في المقترحات المحددة من قبيل تلك التي قدمتها اليوم الولايات المتحدة.

وإننا نعتقد، في تطلعنا إلى المزيد من إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودور الأمم المتحدة في الساحتين الاقتصادية والاجتماعية، بأنه ينبغي لنا أن نصر على التطبيق الصارم للمبادئ الرئيسية الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن يكون هناك تلاحم واضح لا لبس فيه بين إجراءات الأمم المتحدة. ذلك أن التنمية عملية معقدة وهناك حاجة إلى ردود متكاملة كيما تدوم المكاسب. لذلك، يجب إنشاء آليات فعالة لتضع المجلس في صدارة هذا التنسيق، حتى يكفل قيام استجابة موحدة ومنسقة تشمل الأقاليم وتشمل القطاعات.

ثانيا، يجب أن ندير ظهورنا لكل من واقع الازدواجية وتصورها. إذ ينبغي أن تتصدى لكل مجال موضوعي رئيسي مؤسسة واحدة بعينها. والشكل الأول للازدواجية هو التبذير الذي لا موجب له للموارد الشحيحة، أما الشكل الآخر فإنه يولد نوعا من المنافسة التي تصرف النظر عن الأداء.

ثالثا وأخيرا، يجب أن يكون هناك التزام حقيقي بالفاعلية والخضوع للمساءلة. وعلى نحو ما يشير إليه الإعلان بمناسبة الذكرى الخمسين، "لم تنفذ بالقدر الكافي" الإجراءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية. (الفقرة ٣ من A/RES/50/6)

وينبغي معالجة هذا الأمر دون إبطاء، ويجب بذل جهد أكبر وأكثر استراتيجية إزاء الأنشطة ذات الأولوية التي تدعم الجهود الإنمائية الوطنية وتعززها.

وسيظل إصلاح وإعادة تنشيط البرامج الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مهمة عاجلة. إن استئصال الفقر، والارتقاء بوضع المرأة، وحماية بيئتنا المشتركة، وتوفير الحقوق الأساسية، والتوزيع الأكثر إنصافا للثروة،

قد أصبحت كلها قضايا رئيسية للدول الأعضاء ولشعوب العالم. ونتوقع أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بفاعلية لتلك القضايا وفقا لولايتها.

واليوم، وفي السنة التي أعدنا إلزام أنفسنا بميثاق الأمم المتحدة، نحتاج إلى العمل كيما نوفر أفضل الأدوات لإنجاز هذه الأهداف. ولن تتراجع استراليا عن الخيارات الصعبة التي يتعين علينا القيام بها، وبسرعة، لإنجاز الإصلاح.

السيد فلورنشيو (البرازيل):(ترجمة شفوية عن الانكليزية) إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ عن هذا البند من جدول الأعمال، ويود أن يقدم بعض الملاحظات الاضافية عن الطريقة التي نتصور بها إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

ومبادئ إعادة التشكيل الواردة في القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨ لا تزال صالحة، وينبغي أن تتركز مهمتنا على تنفيذ هذين القرارين، وعلى قضية التمويل في الوقت نفسه. وسوف أعلق على هذين الجانبين.

عند استعراض الاصلاحات المؤسسية التي أدخلها القرار ١٦٢/٤٨، من الواضح أن الأمر يقتضي مزيدا من التحسين في عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التابعة له.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة، يعتقد وفدي أن الأوان قد آن لتغيير طرائق عملنا. إن للأمم المتحدة دورا هاما في المداولة. فهي محفل فريد يمكن فيه، على أساس مبدأ المساواة بين الدول وعالمية العضوية فيه، معالجة القضايا بطريقة متكاملة. وينبغي الحفاظ على هذا الدور وتعزيزه.

بيد أنه يجب علينا أن نقر بأن المناقشات كثيرا ما تتسم بالتكرار، وأن الأمر ينتهي بمعالجة القضايا بطريقة جد عامة. ولا تحظى الوفود بالمعلومات الوافية، إما لأنها تفتقر إلى الوثائق اللازمة أو لأنها لا تستطيع أن تستوعب كل المواد التي تتاح لها. وفي نهاية الأمر، فإن الافتقار إلى مناقشة جادة يؤثر في نتيجة مفاوضاتنا بشأن مشاريع القرارات.

إن وفدي مقتنع بأننا نستطيع تحسين مستوى المناقشات في الجمعية العامة. كيف؟ أولا، هناك حاجة إلى ترشيد جدولي عمل اللجنتين الثانية والثالثة. وينبغي مراجعة عملية تجميع النظر في الموضوعات لتفادي موقفا يقوم فيه، في صباح نفس اليوم، أحد الوفود بالادلاء ببيان عن المستوطنات البشرية بينما يدلي وفد آخر ببيان عن التجارة والتنمية. ونستطيع أيضا أن ننظر في مجالات يمكن فيها وضع برنامج عمل يمتد على عدة سنوات.

ثانيا، ينبغي لنا أن نستكشف إمكانية مناقشة موضوعات في إطارات غير رسمية. إن مثل هذه الاجتماعات، وهذا أمر أشدد عليه، لن يكون من شأنها أن تغير من طبيعة المناقشات في الجمعية العامة، بل أن تهدف إلى تعزيز معرفة الموضوعات التي تجري مناقشتها. ويمكن أن نحقق ذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في الأشهر الستة الأولى من كل عام، وذلك بوسائل مثل الإحاطات الإعلامية وجلسات للاستماع وجلسات تعقدها الأمانة العامة لحصر الأفكار من شتات المناقشات. ونحن ندرك أن جدول أعمال الأمم المتحدة مثقل للغاية، فلا داعي لأن يحضر كل فرد كل اجتماع غير رسمي. وبدلا من ذلك يمكن أن تكون هناك مجموعة أساسية من الوفود المهتمة بالأمر يتاح لها أن تتابع بعض الموضوعات خلال فترة ما بين الدورات. وينبغي أن تقوم تلك الوفود بتزويد الوفود الأخرى التي لم تستطع أن تشارك في تلك الاجتماعات، بمعلومات عما جرى فيها.

إن هذه الاجتماعات، التي يمكن تنظيمها بتكلفة منخفضة جدا، يمكن أن تشارك فيها مجموعة متنوعة من المشاركين. ومن الممكن تشجيع عدة فروع من الأمانة العامة - مثل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، على تقديم مختلف آرائها في مثل هذه المناسبات. ويمكن أن يشارك فيها أيضا ممثلون أو ضباط الاتصال في نيويورك، عن المؤسسات أو الوكالات المتخصصة الأخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز. ويمكن كذلك أن ندعو ممثلين آخرين - من الجامعات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية - إلى هذه الاجتماعات. وينبغي للأمانة العامة أن تحفز على مشاركة الوفود المختلفة في المجموعة الأساسية المشار إليها، بما في ذلك وفود البعثات الصغيرة، حتى لا يظل نفس الأشخاص يحتكرون القضايا نفسها.

ثالثا، هناك حاجة إلى تعزيز القدرات التي مقرها نيويورك في الميدان الاقتصادي. وينبغي أن يشترك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واللجان الإقليمية، في هذه المناقشات من خلال مكاتب الاتصال التابعة لها أو ممثليها. أما إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات فيجب أن تحافظ على مقدرتها التحليلية بشأن القضايا الاقتصادية. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز حضور ونشاط الأمم المتحدة في اجتماعات مؤسسات بريتون وودز.

إن وجود الجمعية العامة بوصفها الجهاز الأعلى للأمم المتحدة، لا يستبعد الحاجة إلى هيئة تمثيلية ذات عضوية محدودة يمكن أن تركز على قضايا اقتصادية واجتماعية معينة. وينبغي أن يدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أداء دور أكبر، في معالجة بعض القضايا الاقتصادية الرئيسية. وكي يفعل ذلك، ينبغي أن يدخل في حوار أوثق وأشد تركيزا مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وقد سبق لوفدي أن شدد على أن فترة الانتقال الحالية التي تمر بها مؤسسات بريتون وودز، تهيئ فرصة لعلاقة أكثر إنتاجية بين هذه المنظمات والأمم المتحدة.

ويقدم تقرير الأمين العام توصيات ملموسة عن الطريقة التي يمكن بها تحسين ما يجري من عمل في مختلف أجزاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نوافق على أنه يمكن التطلع إلى نتيجة تشريعية تتسم بمزيد من السلطان، تصدر عن الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق من أجزاء المجلس. أما فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوي المتعلق بالسياسات، فينبغي أن تقدم المؤسسات المالية والتجارية ما يلزم من تقارير ودراسات خاصة عن موضوعات مختارة، تقع في نطاق ولاية كل منها ومجالات خبرتها، وكذلك عن التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي. إن هذا النص الوارد في القرار ١٦٢/٤٨ لم ينفذ أبدا حتى الآن، حسبما يقول التقرير.

وكما سبق أن ذكرت، ينبغي أن تكون أولويتنا على المدى القصير هي التنفيذ الكامل للتدابير التي تم اقرارها بشأن إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن الطابع العالمي الذي يكتسبه الاقتصاد العالمي، وازدياد تعقيد القضايا الاجتماعية، سوف يقتضيان مع ذلك، في مرحلة ما، أن ننظر نظرة جديدة إلى تشكيل ومهام هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وقد اقترح الأمين العام إنشاء

"آلية رفيعة المستوى ومرنة لما بين الدروات، لتسهيل الاستجابة في حينها للحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتطورة." (A/50/697، الفقرة ٧٨).

كما اقترح إنشاء مكتب موسع. إن هذين الاقتراحين ليسا بعد واضحين. بيد أننا مقتنعون أنه يجدر بنا أن ننظر فيهما بطريقة متوازنة بناءة.

إن المواءمة والتنسيق بين جداول أعمال اللجان الفنية وبرامج عملها ينبغي أن يكون أحد أهدافنا. وينبغي للجان الفنية أن تضع برامج عمل متعددة السنوات لمتابعة واستعراض برامج عمل المؤتمرات. وينبغي لنا أيضا أن نضمن معاملة اللجان الفنية على قدم المساواة ولا سيما عندما تكون لجنة مسؤولة عن متابعة مؤتمر رئيسي من مؤتمرات الأمم المتحدة.

وتحتاج مسألة تقديم التقارير أيضا إلى ترشيد. ونحن نعتقد أن المسائل التي تناقش في اللجان الفنية لا ينبغي أن تُعرض جميعها على الجمعية العامة.

ولا يمكن للإصلاح المؤسسي أن يؤدي إلى الكفاءة إلا إذا اقترن بزيادة الموارد وتوفير الإرادة السياسية اللازمة والالتزام بتقديم هذه الموارد. وتمويل الأنشطة التنفيذية عنصر أساسي لأية عملية لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، سيصر وفدي على أن نتوصل إلى قرار بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية قبل نهاية هذه الدورة.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود في البداية، وكما فعل عدد من الممثلين الآخرين، أن أعبر عن امتناننا للأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/50/697.

ونظرا لأننا نعلق أهمية كبيرة على إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، يود الوفد الروسي أن يقدم عمليات التقييم التالية لتنفيذ أحكام قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨، وأن يقدم أيضا آراءنا

المتصلة بإصدار توصيات ممكنة في سياق الاستعراض المقبل لهذين القرارين في الدورة الحالية.

لقد شهدنا إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتحسين التفاعل بين الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإن كانت هناك حاجة لتجسيده عمليا ومراعاة الدقة في توزيع الوظائف بين هاتين الهيئتين. وإذ نفعل ذلك، فمما له أهمية خاصة أن نعطي المجلس مزيدا من الاستقلال في اتخاذ القرارات النهائية بشأن سلسلة من القضايا. وفي هذا الصدد، نؤيد الأفكار ذات الصلة التي طرحها الأمين العام في تقريره.

إننا نحبذ ترشيد جدول أعمال اللجنة الثانية وتحسين تجميع البنود المنفصلة والبنود الفرعية، لضمان النظر في المواضيع أو مجالات الأنشطة المترابطة على نحو متكامل.

وفي عدد من الحالات، يبدو واضحا أن من المناسب عقد جلسات مشتركة خاصة بين اللجنتين الثانية والثالثة وإحالة أهم وأعقد القضايا إلى الجلسات العامة.

ونحن راضون بصورة عامة عن الصيغة الجديدة لعمل دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. غير أنه في هذه الحالة الحرجة التي تمر بها الأمم المتحدة ينبغي للمجلس، بوصفه منسق الأنشطة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة، أن يؤدي وظيفته على أكمل وجه، وأن يظهر أيضا قدرا أكبر من المسؤولية في توجيه الأنشطة التنفيذية وأعمال أجهزته الفرعية.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على بعض التوصيات التي ترمي إلى زيادة فاعلية عمل المجلس. أولا، ينبغي تحسين الوضع القانوني لقرارات المجلس والتوصيات المتفق عليها وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاتفاق بين الدول الأعضاء في استنتاجاتها بشأن نتائج العمل في جميع القطاعات المشمولة. ثانيا، ينبغي صون صلاحيات المجلس بشأن المسائل المخول له اتخاذ قرارات نهائية بشأنها. ثالثا، ينبغي إقرار ممارسة عقد دورات عمل قصيرة للمجلس، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة بالتنسيق، وأيضا بالنسبة للتعاون مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في مجال أنشطة المجلس. ومن المهم تعزيز دور المكتب بوصفه قائدا ومبادرا في فترة ما بين الدورات وذلك بالقيام، في جملة أمور، بعقد اجتماعات على نطاق كامل عندما يكون ذلك ضروريا.

ونود أيضا أن نوصي بإعطاء المجلس دورا قياديا في تطوير إنماء تعاون الأمم المتحدة مع الوكالات المتخصصة ومع مؤسسات بريتون وودز من خلال جملة أمور منها الإعداد المشترك للوثائق المتعلقة بالقضايا الرئيسية ومن خلال تعاون ممثلي الأمم المتحدة وممثلي مؤسسات بريتون وودز في الميدان إلى أقصى حد.

وبالنسبة للأجزاء المنفصلة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نود أن نقدم المقترحات التالية.

فيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى، من الضروري اختيار المواضيع قبل فترة طويلة من بدء الدورات - ويفضل اختيارها قبل نهاية السنة السابقة، في الدورة المستأنفة للمجلس - وأن تشارك مؤسسات بريتون وودز على نحو أكثر نشاطا في إعداد كل من المواد المطروحة للمناقشة بشأن الحوار على صعيد السياسة العامة والوثائق المعدة للاجتماعات الوزارية. وتوجد حاجة ملحة واضحة لضمان الطابع المتفق عليه للوثائق الختامية - سواء كان ذلك على هيئة إعلان أو نتائج متفق عليها.

وبالنسبة للجزء المتعلق بالتنسيق، نحن راضون بصورة عامة عن أسلوب عمله والوثائق الختامية التي يعتمدها. ونحن نتفق مع المقترح الوارد في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي للمجلس نفسه أن يختار الموضوع بالنسبة للجزء المتعلق بالتنسيق. ومن الضروري إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لضمان مشاركة ممثلين على مستوى عال، لا سيما في ضوء التوقعات بأن ينظر هذا الجزء في السنوات القادمة في قضايا رئيسية محددة تتعلق بمتابعة الأمم المتحدة المنسقة لقرارات المحافل الرئيسية الأخيرة.

وفي إطار هذا الجزء، من المستصوب النظر في كامل مجموعة القضايا المتعلقة بالتنسيق، بما فيها تقارير هيئات التنسيق، مثل لجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق. ويمكن أيضا إجراء حوار بين أعضاء المجلس وممثلي لجنة التنسيق الإدارية، وبمشاركة أعضاء من لجنة البرنامج والتنسيق - الرئيس وأعضاء المكتب أو أعضاء آخرون من اللجنة المعنية.

وتستهدف التدابير التي اعتمدها المجلس لتحسين الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية زيادة فاعليته، وبصورة خاصة بضمان المشاركة على مستوى مناسب في اجتماعاته الرفيعة المستوى. ومن المهم استمرار العمل

بالممارسة المفيدة المتمثلة في دعوة موظفين من الميدان للمشاركة في هذه الاجتماعات - مديري المكاتب القطرية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والمنسقين المقيمين وغيرهم من كبار الموظفين. ومن المهم ضمان أن يكون للمجلس دور نشط في استعراض السياسة العامة للأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

ونحن نرى أن عددا من المشاكل في عمل الجزء العام لا يزال معلقا. ولا يزال ينبغي عمل الكثير بالنسبة لهذا الجزء لكي يتولى وظيفة المجلس السابقة والمتعلقة بمراقبة الحركة. وينبغي للمجلس أن يدير بفاعلية جميع آلياته الفرعية، بما فيها اللجان الفنية والإقليمية، وكذلك هيئات الخبراء، وأن يعيد توزيع العمل بينها عند اللزوم في الميادين ذات المسؤوليات المشتركة. وبينما نؤيد تأيدا تاما النتائج التي اتفق عليها في دورة المجلس لهذا العام، نود أن نذكر بالمقترح الذي قدمه الوفد الروسي في تلك الدورة، وهو على وجه التحديد، إجراء استعراض شامل في السنوات القليلة القادمة لأنشطة جميع هذه الأجهزة بغية إيجاد سبل ووسائل لترشيدها.

ونحن نؤيد التدابير المقترحة في التقرير المقدم من الأمين العام لعام ١٩٩٤، والوارد في الوثيقة E/1994/88 بشأن ترشيد وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى هنا مشكلتين أساسيتين هما: نوعية الوثائق وتقديمها في الوقت المناسب. ونرى في الحالة الأولى أننا ينبغي أن نجد طريقة لضمان ألا تضيع الأفكار والمقاصد والصياغات الأولية الجريئة لدى صياغة الوثائق، أثناء انتقالها البطيء من أحد مستويات البيروقراطية الى مستوى آخر. وينبغي أن نعرف بالضباط من المسؤول عن محتويات الوثيقة، لأن المسؤولية الجماعية في بعض الأحيان أو الانعدام الكامل للمسؤولية في أحيان أخرى، أمر غير مقبول.

وبالنسبة للتوقيت المناسب لتقديم الوثائق فهذه مسألة تتعلق بالرقابة الصارمة على الخدمات الادارية والتقنية ذات الصلة. ونرجو أن تظل هذه القضية قيد نظر اللجنة الخامسة على سبيل الأولوية.

ورغم وجود عدد من التدابير الادارية الرامية الى إعادة هيكلة وتشكيل وحدات معنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا يزال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بلا أمانة ذات كفاءة. ونحن نشيد بالدور التنظيمي والتنسيقي الذي تضطلع به شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. ومع هذا ينبغي عمل الكثير بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية المتطلبات الموضوعية لأعضاء المجلس وضمان التأثير الإيجابي على الجانب الموضوعي من جوانب عمل المجلس. ونرى النظر الى الاقتراح بتعيين مسؤول خاص رفيع المستوى في مجال الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة من هذا المنظور.

ولنا رأي إيجابي فيما جرى مؤخرا من إشراك المنظمات غير الحكومية وممثلي رجال الأعمال والدوائر الأكاديمية في المناقشات المتعلقة بمواضيع فردية ورئيسية. ذلك أن التدابير من قبيل الاجتماعات الخاصة ومناقشات الخبراء وجلسات الإعلام لها أهمية كبيرة للمجلس وتساعد على وضع نهج أكثر توازنا وشمولا.

والشكل الجديد وأساليب العمل الجديدة في المجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان قد ثبتت فائدتها عموما وتؤكد اتباع نهج أكثر كفاءة إزاء النظر في جداول أعمالهما. ومن المهم أن ينسق الجدول الزمني لدورات هذين المجلسين بحيث يناسب بقدر الإمكان الجدول الزمني لاجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها. ومن ثم يكفل التوقيت المناسب لتقديم تقاريرهما الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار الدور المحدد للصناديق والبرامج في تنفيذ القرارات التي تتخذها المحافل الرئيسية للأمم المتحدة ومن شأن ذلك أن يلقي مسؤولية إضافية على المجلس التنفيذي لكل منها.

وختاما، أود أن أشير الى أننا نؤيد استمرار المشاورات في إطار الفريق العامل الخاص التابع للجمعية العامة والمعني بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ونرى أن من المهم في مواصلة المفاوضات النظر في طرق تأمين الاستقرار وإمكانية التنبؤ بقاعدة الموارد فضلا عن مراقبة الكفاءة في الإنفاق.

السيد وانغ زويكسيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ قرار هام يرمي الى تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ولقد انقضى عامان على اتخاذ ذلك القرار، ولكن ما مدى تنفيذه؟ وهل هناك

ما يحتاج الى تشديد وإعادة تأكيد أو الى متابعة أو دفاع؟ وهل هناك مجالات أخرى للتحسين ولحل المشاكل؟ هذه كلها أسئلة تدور في أذهان الجميع.

ومن المؤكد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة قد بذلت جميعها جهودا مضنية لتنفيذ أحكام القرار ونالت هذه الجهود في تقرير الأمين العام ما تستحق من اعتراف. بيد أن الممارسة والخبرة في العامين الماضيين أتاحت لنا ملاحظة وجود بعض المشاكل أيضا، وفي هذا السياق يود الوفد الصيني أن يقدم الملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالقصد من إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها نرى أن من أهم عناصر القرار ١٦٢/٤٨ إعادة التأكيد على أن الغرض من عملية إعادة التشكيل هو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ولا سيما النمو المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية.

وبعبارة أخرى فمن الأمور الحتمية أن تتخذ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية والأمانة العامة التدابير الملائمة لمواكبة الزمن وللخروج من المأزق الحالي في قضايا التنمية حتى يمكن الإسهام الإيجابي في تلبية احتياجات التنمية في البلدان النامية. ولا سبيل غير التمسك والالتزام الصادقين بهذا المنطلق الأساسي حتى تستطيع الأمم المتحدة الوفاء الحق بالمهام التي أوكلها اليها الميثاق ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي الوقت الذي تتزايد فيه عالمية الاقتصاد العالمي والترابط بين الدول وتتعزز فيه الصلات بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا يمكن فيه حل المشاكل العالمية حلا موثوقا به وفعالا على يد جانب واحد بمفرده، أصبحت القيادة المستنيرة البعيدة النظر والتوجيه الصحيح واتباع نهج متكامل ومنسق والدعم القوي من قبل الأمم المتحدة أمورا ذات أهمية عاجلة بالنسبة للتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ولتنمية البلدان النامية.

غير أن ثمة مفارقة رئيسية تتمثل في أنه في وسط النداءات المتصاعدة من المجتمع الدولي بأن يكون للأمم المتحدة دورا أكبر في التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، تعمل قوى أخرى بكل شراسة على الفصل التعسفي بين مسؤوليات الأمم المتحدة واحتياجات التنمية في عصرنا، وعلى إضعاف مهامها وأجهزتها في الميدان الاقتصادي.

ونتيجة لهذا لم تتمكن الأمم المتحدة من التحرك بحرية في مجال تقديم توجيهات على صعيد السياسة العامة وتنسيق مسائل الاقتصاد الكلي والشؤون الاقتصادية الأساسية؛ كما أصيبت بالإحباط وعدم الفعالية فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف التعاون الدولي من أجل التنمية للتسعينات وما بعدها. وهذا سبب يثير الكثير من القلق والحيرة.

ونحن نرى أن من الأمور المناقضة للقصد من إعادة التشكيل والمد التاريخي إنكار دور الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي أو إضعافه؛ ومن شأن ذلك أن يؤدي الى عواقب وخيمة. ومن الضروري مقاومة هذا الاتجاه ومعارضته وإلا سارت عملية إعادة التشكيل التي نقوم بها في اتجاهين متضاربين ومتعارضين وعجزت الأمم المتحدة عن أداء دورها الواجب في التصدي الصحيح لمسائل التنمية وحلها في السياق التاريخي الجديد.

وثانيا، فيما يتعلق بالمبدأين المتعلقين بإعادة التشكيل والتنشيط فإن القرار١٦٢/٤٨ أكد أهمية معالجة جميع القضايا بالروح المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ التساوي في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

أما بالنسبة لكيفية تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي فقد اختلفت الأفكار والمواقف فيما سبق، كما تختلف اليوم وكما ستختلف غدا أيضا. وهذا أمر طبيعي ومتوقع. ولكن السؤال هو ما اذا كان علينا أن نؤيد ولاية الجمعية العامة وعلاج كل حالة وفقا لما تستحقه أم ننساق وراء الأفضليات والأهواء الشخصية، وما اذا كان علينا أن نقيم خيارنا على أساس الإرادة الجماعية للدول الأعضاء أو على أساس مصالح كل بلد واحتياجاته. هذا سؤال ينبغي مواجهته بأمانة، كما يجب التصدي له على نحو جاد.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الحكومية الدولية تمثيلا، إذ تتكون من ١٨٥ من البلدان الأعضاء، يجب عليها دائما، عند اضطلاعها بمهامها بصفة عامة، أو عند اتخاذها تدابير إعادة تشكيلها

بصفة خاصة، أن تنظر الى المصالح العامة لكل الدول الأعضاء على أنها نقطة البداية بالنسبة لها، وهدفها النهائي أيضا، وأن تلتزم بالواجبات وبالمسؤوليات المحددة في الميثاق وبالأهداف وبالمهام المتفق عليها في القرارات ذات الصلة وفي المؤتمرات الدولية الهامة. ولن تتمكن الأمم المتحدة من أن تمضي قدما، وبتعمق في اضطلاعها بأعمالها بطريقة تسفر عن نتائج فعالة ممتدة الأثر إلا عن طريق بذل الجهود المتضافرة التي تستهدف الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء بصفة عامة ومن خلال التكيف مع الظروف المتغيرة.

ووضع أسلوب العمل في الأمم المتحدة وفي مجال إعادة تشكيلها سعيا وراء تحقيق المصالح الخاصة والرغبات السياسية الفردية ودون إيلاء اعتبار لإرادة واختيار أغلبية الدول الأعضاء هو أمر يتعارض مع الروح المكرسة في الميثاق ومع المبادئ التي أرستها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة كما أن ذلك يتنافى أيضا مع تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فإن احترام مبدأي التساوي في السيادة بين الدول الأعضاء والديمقراطية في العلاقات الدولية عند البحث عن أرضية مشتركة واتباع الطريق السليم على أساس الاحترام المتبادل ومن خلال إجراء مشاورات عريضة القاعدة ونشطة وبناءة، يمثل ضمانا لرسم سياسات سليمة وشاملة وصحيحة. وسواء كنا نتكلم عن تنفيذ القرار ١٦٢/٤٨ أو نواحي الاصلاح الأخرى، فإن هذا أمر يجب تأكيده ومراعاته.

ثالثا، يبدو أنه قد تعودنا على القول بأنه ينبغي زيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ولكن ثبت أن هذا القول المعتاد أمر جوهري لإعادة تنشيط الأمم المتحدة وإصلاحها. كما أنه مسألة ملحة للغاية. فهناك أجزاء معينة من القرار ١٦٢/٤٨ لم تنفذ بجدية خلال العامين الماضيين. وبينما لم تؤد المفاوضات حول زيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية الى أية نتيجة، فقد انخفض باطراد مستوى الموارد الأساسية. والأسوأ من ذلك هو الاتجاه الى اللجوء الى تكتيك حرمان الأمم المتحدة من الموارد المالية من المنعطف الحالي بغية إجبارها على تغيير الأولويات وتخفيض البرامج المقرر تنفيذها، بالاضافة الى فرض الشروط السياسية بمختلف أنواعها على المعونة الإنمائية، مما يكبل أيدي البلدان المتلقية لهذه المعونة. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نسجل قلقنا العميق وعدم موافقتنا.

ونعتقد أن الموارد المتزايدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تشكل مسألة سياسية خطيرة، مسألة ما اذا كانت القرارات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة لها أية سلطة، وما اذا كنا نتحمل بجدية مسؤوليتنا بالنسبة للمهمة التاريخية للأمم المتحدة وللتعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي للدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تتخذ الموقف السليم وتنتقي الخيار الصحيح بالنسبة لهذه المسألة. فليس هناك مجال للغموض والتردد في هذا الشأن.

ونرى أن الإصلاح السريع للحالة الحرجة لنضوب الموارد يتطلب، أولا وقبل كل شيء، أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها السياسية عن طريق زيادة مساهماتها بدرجة كبيرة في توفير الموارد على أساس متواصل ومأمون ويمكن التنبؤ به وبخاصة المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها تلك البلدان. ولا نقبل محاولات حل مشكلة الموارد من خلال الإقلال من العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي التعاون الاقتصادي والتقني أو تحويل المسؤوليات والالتزامات الى البلدان النامية، لأنه بدلا من أن تساهم تلك المحاولات في حل المشكلة من أساسها، ستشوه المعنى الحقيقي للتعاون الاقتصادي والتقني المتعددي الأطراف وتزيد الضغط على البلدان النامية والصعوبات التي تواجهها تلك البلدان، مما يخلق عقبات جديدة في وجه الشراكة العالمية الجديدة والتعاون الدولي من أجل التنمية.

والعمل التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفعالية نظره في البنود المدرجة في جدول أعماله يحتاجان الى التعزيز من خلال إجراء تعديلات إجرائية في تنظيم أعماله. وقد أوضح ممثل الفلبين بالفعل وجهة نظره واقتراحاته في هذا الشأن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونأمل أن تؤدي مداولاتنا هنا الى تنفيذ أكثر فعالية وقوة للقرار ١٦٢/٤٨ وتفتح آفاقا جديدة مشرقة للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد موثاورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعلن موافقة وفد بلدي على البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشيد بالأمين العام لتقريره الشامل (A/50/697) عن التقدم في إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وفقا لما ناطته به الجمعية العامة في القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للتقدم المحرز حتى الآن بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. فهذا بند من بنود جدول الأعمال استمر قيد النظر فترة من الزمن. ولئن كنا نسلم بأنه تم إحراز بعض التقدم في إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في هذين الميدانين، فإنه يجب إعطاء قوة دافعة جديدة لعملية إعادة التنشيط. وتعلق كينيا أهمية كبيرة على هذا البند، حيث أننا نعتقد أنه عندما تتمتع منظومة الأمم المتحدة بالكفاءة والفعالية فإنها تتمكن من الإسهام إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية، وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يتصدى لبعض المجالات التي تتطلب دراستها والاهتمام بها.

وينبغي الاضطلاع بعملية المواءمة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها ولجانها الدائمة بغرض تحسين كفاءتها وانتاجيتها ومقدرتها على الاستجابة بمرونة للحالات القائمة والناشئة. ويعتقد وفد بلدي أن إعادة التشكيل والتنشيط لا يتطلبان تحولا جذريا، بل يستلزمان تدعيما وتعديلا للهياكل والأجهزة بغية تعزيز فعاليتها ومقدرتها على التجاوب. وعلى نفس القدر من الأهمية، علينا أن نعي أنه لن يمكننا عن طريق عملية إعادة التشكيل وحدها، أن نحقق الكثير في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ومتواصل ومأمون، يتناسب والاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، كما دعا اليه القرار ١٦٢/٤٨.

إلا أنه مما يخيب الآمال أنه لم يتحقق تقدم حتى الآن في استكشاف طرائق تمويل جديدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. بل على العكس من ذلك، لا نزال نلاحظ الانخفاض المطرد في مستويات الموارد الأساسية التي تمول أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ومن الأمور الأساسية لهذه العملية توفر إرادة سياسية لاجراء حوار واقعي يهدف الى تحديد نظام للتمويل وآليات لتوليد زيادات كبيرة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومتواصل ومأمون.

وتولي القيادة في النهوض بالتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، من الالتزامات التي فرضها الميثاق على الجمعية العامة. وينبغي للمنظمة أن تواصل دعم مبادئ العالمية والسيادة والتعددية في قراراتها وأنشطتها. ولا بد من تعزيز أجهزتها وآلياتها الفرعية والوكالات الأخرى ضمن المنظومة - خصوصا ما يعمل منها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما - من أجل توفير متابعة فعالة لبرامج العمل التي تمت الموافقة عليها في المؤتمرات الدولية الأخيرة.

ولئن كان قد تم اتخاذ تدابير شتى للإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما من خلال مجموعة متنوعة من القرارات السابقة، فإنه ما زال يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحقق الأهداف المتوخاة في الميثاق. ويعتبرون دور المجلس فيما يتعلق بتوجيه سياسة نظام الأمم المتحدة الانمائي وتنسيق ورصد الأنشطة الانمائية حاسما ويحتاج الى تعزيز.

وفي هذا الضوء، يتعين على الجمعية العامة أن تواصل دراسة أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الجزء الرفيع المستوى والجزأين المتعلقين بالتنسيق وبالأنشطة التنفيذية والجزء العام. ويوافق وفد بلدي على أن أساليب عمل هذه الأجزاء الأربعة للمجلس ينبغي أن تكون أدوارها متكاملة ويعزز بعضها بعضا، وأن تكون النتيجة النهائية ذات وجهة عملية. وعلى ذلك، يتعين على كل من الجزء رفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية أن ينهي دورته بإصدار استنتاجات تحظى بالموافقة، وذلك لتمكين الجزء العام من أن يركز اهتمامه على الاستنتاجات والتوصيات التي ترد إليه من الهيئات الفرعية للمجلس وأن يحدد المسائل التي تحتاج الى قرارات من المجلس.

وتعتبر الأجهزة الفرعية العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما حيوية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الحتمي تحقيق تنسيق وتجانس بين جداول أعمال اللجان الفنية وبرامج عملها

من خلال تقسيم واضح للعمل وتوجيه واضح على صعيد السياسة العامة بغية تجنب الازدواجية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يحدد المجلس مسؤولياته بموجب توصيات واضحة الى الجمعية العامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إعطاء اللجان الاقليمية قدرا أكبر من المسؤولية فيما يتصل بالأنشطة الإنمائية. وعلى ذلك يكون من الضروري تعزيز هذه الهيئات من حيث الموظفين والموارد الأخرى.

وفيما يتصل بتكوين اللجان الفنية، يرى وفد بلدي أنه يجب زيادة عضويتها الى ٥٣ عضوا بالنظر الى تزايد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فمن شأن هذا أن يضمن تحقيق الشفافية ومشاركة عدد متناسب من الدول الأعضاء في قرارات المنظمة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما يشجعنا أن نلاحظ الجهود الجارية من أجل تعزيز الحوار حول السياسة العامة والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بهدف تعزيز الأنشطة الانمائية. وتعتبر الحاجة الى التكامل والتنسيق بين السياسات الانمائية للأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة ذات أهمية عليا. ولا بد من السعي الى تحقيق هذا التكامل والتنسيق بغية بلوغ الهدف المشترك المتمثل في استئصال شأفة الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥